التعليم 2030

إعلان إنشيون

و

إطار العمل

لتحقيق الهدف الرابع
من أهداف التنمية المستدامة

ضمان التعليم الجيد
المنصف والشامل للجميع وتعزيز
فرص التعلم مدى الحياة للجميع

ILO · WORLD BANK GROUP · UN WOMEN · unicef · UNHCR The UN Refugee Agency · UNFPA · UNDP · UNESCO منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

التعليم حتى عام 2030

إعلان
إنشيون

نحو التعليم الجيّد
المنصف والشامل والتعلُّم
مدى الحياة للجميع

ED-2016/WS/28

نظّمت اليونسكو، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥ في إنشيون بجمهورية كوريا في الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٥، واستضافت جمهورية كوريا هذا المنتدى. وقام ما يزيد على ١٦٠٠ مشارك من ١٦٠ بلداً، ومنهم أكثر من ١٢٠ مشاركاً من الوزراء ورؤساء الوفود وأعضائها ورؤساء الوكالات والمسؤولين في المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية، ومن ممثلي المجتمع المدني والمعلمين والشباب والقطاع الخاص، باعتماد إعلان إنشيون بشأن التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، الذي يضع رؤية جديدة للتعليم للسنوات الخمس عشرة المقبلة.

الديباجة

١ –

نحن الوزراء ورؤساء الوفود وأعضاءها ورؤساء الوكالات والمسؤولين في المنظمات المتعدّدة الأطراف والمنظمات الثنائية، وممثّلي المجتمع المدني والمعلمين والشباب والقطاع الخاص، قد اجتمعنا في إنشيون بجمهورية كوريا في شهر أيّار/مايو من عام ٢٠١٥ بناءً على دعوة المديرة العامة لليونسكو من أجل المشاركة في المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥. وإننا لنشكر جمهورية كوريا حكومةً وشعباً على استضافتها لهذه الفعالية المهمة. ونشكر أيضاً منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوصفها الجهات الشريكة في الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع، على مساهماتها. ونعرب عن تقديرنا الخالص لليونسكو لمبادرتها إلى الدعوة إلى عقد هذا المنتدى وريادتها لتنظيم هذه الفعالية البارزة الخاصة بالتعليم بحلول عام ٢٠٣٠.

٢ –

وإننا لنؤكد مجدداً، في هذه المناسبة التاريخية، رؤية الحركة العالمية للتعليم للجميع التي وُضعت في جومتيين في عام ١٩٩٠ وجرى تأكيدها في داكار في عام ٢٠٠٠، فكانت أهم تعهّد حيال التعليم خلال العقود الماضية، وساعدت على إحراز تقدّم كبير في مجال التعليم. ونؤكد مجدداً أيضاً الرؤية والإرادة السياسية اللتين تجلّتا في العديد من المعاهدات الدولية والإقليمية التي أُبرمت بشأن حقوق الإنسان، والتي تنصّ على الحقّ في التعليم وتبيّن ارتباطه بحقوق الإنسان الأخرى. ونحيط علماً بالجهود التي بُذلت في مجال السعي إلى توفير التعليم للجميع، ونقرّ مع ذلك بأنّ توفير التعليم للجميع ما زال أمراً بعيد المنال وتنتابنا مخاوف شديدة في هذا الصدد.

٣ –

ونذكّر باتفاق مسقط الذي أُعدّ عقب مشاورات واسعة النطاق، واعتُمد خلال الاجتماع العالمي لحركة التعليم للجميع لعام ٢٠١٤، وأتاح توجيه عملية صياغة الغايات الخاصة بالتعليم التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة توجيهاً ناجحاً. ونذكّر أيضاً بنتائج المؤتمرات الوزارية الإقليمية بشأن التعليم في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، ونحيط علماً بنتائج التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٥ وبنتائج التقارير الإقليمية الجامعة الخاصة بالتعليم للجميع. ونقرّ بإسهام مبادرة التعليم أولاً العالمية إسهاماً مهماً في تعزيز الالتزام السياسي لصالح التعليم، وبدور الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية في هذا الصدد.

٤ –

وإذ نأخذ بعين الاعتبار التقدّم الذي أُحرز على صعيد تحقيق أهداف التعليم للجميع منذ عام ٢٠٠٠ وعلى صعيد تحقيق ما يتعلق بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك العِبر المستخلصة، وقد بحثنا المصاعب التي ما زلنا نواجهها وتداولنا بشأن جدول الأعمال المقترح للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ وبشأن إطار العمل الخاص به، وكذلك بشان الأولويات والاستراتيجيات التي ينبغي لنا أن نضعها في المستقبل من أجل تنفيذ جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠، فإننا نعتمد هذا الإعلان.

نحو عام ٢٠٣٠: رؤية جديدة للتعليم

٥ -

تتمثّل رؤيتنا في تغيير حياة الناس عن طريق التعليم، إذ نقرّ بالدور المهم للتعليم في هذا المجال وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى المقترحة نظراً لكونه السبيل الرئيسي للتنمية. وإننا لنتعهّد بالعمل من أجل وضع جدول أعمال واحد جديد للتعليم يكون شاملاً وطموحاً وواعداً فلا يُتَرك أحد بدون تعليم، إذ ندرك الحاجة الماسّة إلى ذلك. ويعبّر الهدف ٤ المقترح للتنمية المستدامة والمتمثل في «***ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع***» والغايات الخاصة به تعبيراً تاماً عن هذه الرؤية الجديدة الرامية إلى تغيير حياة الناس. وهي رؤية عالمية تراعي ما لم يُنجز بعد من جدول أعمال التعليم للجميع وما لم يتحقق بعد من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم، وتتصدّى لتحديات التعليم العالمية والوطنية. وقد استُلهمت من رؤية إنسانية للتعليم والتنمية تقوم على حقوق الإنسان والكرامة والعدالة الاجتماعية والإدماج والحماية والتنوع الثقافي واللغوي والإثني والمسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة. ونؤكد مجدداً أنّ التعليم صالح عام وحقّ أساسي من حقوق الإنسان، وأساس يُستند إليه لضمان إنفاذ الحقوق الأخرى. وهو ضروري للسلام والتسامح والازدهار البشري والتنمية المستدامة. ونعلم أن التعليم عامل رئيسي في تحقيق العِمالة الكاملة وفي القضاء على الفقر. وسنركّز في جهودنا على إمكانية الانتفاع بفرص التعلّم والتعليم، وعلى الإنصاف والشمول والجودة، وعلى نتائج التعلّم، في إطار نهج للتعلّم مدى الحياة.

٦ -

وإذ تحفزنا الإنجازات الكبيرة التي حققناها في مجال تعزيز **إمكانية الانتفاع بفرص التعليم** خلال السنوات الخمس عشرة الماضية إلى مواصلة مساعينا في هذا الصدد، فإننا نضمن توفير ١٢ عاماً من التعليم الابتدائي والثانوي الجيّد المُنصف المجاني المموّل من الأموال العامة، ومنها ٩ أعوام على الأقلّ من التعليم الإلزامي، من أجل تحقيق نتائج التعلّم الملائمة. ونشجّع على توفير عام واحد على الأقلّ من التعليم قبل الابتدائي الجيّد المجّاني والإلزامي، وعلى تمكين جميع الأطفال من التمتع بفرص التنمية والرعاية والتربية الجيدة في مرحلة الطفولة المبكرة. ونتعهّد بتوفير فرص حقيقية للتعليم والتدريب للأطفال والمراهقين الكثيرين غير الملتحقين بالمدارس، الذين يتطلب وضعهم اتخاذ تدابير فورية هادفة ومستدامة لضمان التحاقهم جميعاً بالمدارس وضمان تمكينهم جميعاً من التعلّم.

٧ -

ولمّا كان ضمان **الشمول والإنصاف** في التعليم وتحقيق الإدماج والإنصاف عن طريق التعليم الركن الأساسي لجدول أعمال التعليم الرامي إلى تغيير حياة الناس، فإننا نتعهّد بالتصدّي لكل أشكال الاستبعاد والتهميش ولكل أوجه انعدام التكافؤ والمساواة في مجال الانتفاع بفرص التعلّم والتعليم والمشاركة ولكل أوجه التفاوت في نتائج التعلّم. وينبغي لنا ألاّ نعتبر أننا بلغنا أية غاية من الغايات الخاصة بالتعليم ما لم يبلغها الجميع. ولذلك فإننا نتعهد بإجراء التغييرات اللازمة في السياسات التربوية وبالتركيز في جهودنا على الفئات الأشد حرماناً، ولا سيّما الأشخاص المعوقين، لضمان عدم ترك أي شخص بدون تعليم.

٨ –

وإننا لندرك أهمية **المساواة بين الجنسَين** في مجال السعي إلى تميكن الجميع من التمتع بالحق في التعليم. ولذلك نتعهد بدعم السياسات والخطط وبيئات التعلّم المراعية لقضايا الجنسين، وبتعميم مراعاة قضايا الجنسين في إعداد المعلمين وفي المناهج الدراسية، وبالقضاء على التمييز والعنف القائمين على نوع الجنس في المدارس.

٩ –

ونتعهد بتوفير **التعليم الجيّد** وبتحسين نتائج التعلّم، ونعلم أن هذا الأمر يتطلّب تعزيز المُدخلات والعمليات وتعزيز تقييم النتائج ووضع آليات لقياس التقدّم. وسنضمن تمكين المعلمين والمربين وتوظيفهم توظيفاً ملائماً وتدريبهم تدريباً جيداً وتأهيلهم تأهيلاً مهنياً مناسباً، وسنضمن تمتعهم بالحوافز وأوجه الدعم اللازمة في إطار نُظم تعليمية ناجعة تُدار بطريقة فعالة وتُزوّد بموارد كافية. ويعزّز التعليم الجيد الإبداع والمعرفة، ويضمن اكتساب المهارات الأساسية المتمثلة في معرفة القراءة والكتابة والحساب، وكذلك المهارات التحليلية والمهارات اللازمة لحلّ المشاكل وغيرها من المهارات المعرفية والمهارات الخاصة بالتواصل بين الناس والمهارات الاجتماعية المتقدمة. ويؤدي التعليم أيضاً إلى تنمية المهارات والقيم والمواقف التي تمكّن المواطنين من التمتع بموفور الصحة والسعادة في حياتهم، واتخاذ قرارات مستنيرة، والتصدي للتحديات المحلية والعالمية عن طريق التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعليم المواطنة العالمية. وندعم دعماً قوياً، في هذا الصدد، تنفيذ برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي دُشّن خلال مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي عُقد في آيشي – ناغويا في عام ٢٠١٤. ونشدد على أهمية التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠ –

ونتعهّد بتعزيز **فرص التعلّم الجيد مدى الحياة** للجميع في كل السياقات وفي كل مستويات التعليم. ويشمل هذا الأمر تعزيز إمكانية الانتفاع المنصف بفرص التعليم الجيد والتدريب الجيد في المجال التقني والمهني، وبفرص التعليم العالي والبحث، مع إيلاء العناية الواجبة لضمان الجودة. ويُعدّ توفير سُبل مرنة للتعلّم، والاعتراف بالمعارف والمهارات والكفاءات والمؤهلات التي تُكتسب عن طريق التعليم غير النظامي وغير الرسمي والتصديق عليها واعتمادها، أمراً مهماً. ونتعهّد أيضاً بضمان تمكين كل الشباب والكبار، ولا سيّما الفتيات والنساء، من بلوغ مستويات ملائمة ومعترف بها من الكفاءة الوظيفية في القراءة والكتابة والحساب ومن اكتساب المهارات الحياتية اللازمة، وضمان إتاحة فرص تعلّم وتعليم وتدريب الكبار لهم. ونتعهد فضلاً عن ذلك بتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ويجب تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز نُظم التعليم، وتعزيز نشر المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات والتعلّم الجيد والفعّال وفعالية تقديم الخدمات.

١١ -

وتنتابنا فضلاً عن ذلك مخاوف شديدة إذ نرى أنّ قسماً كبيراً من الأشخاص غير الملتحقين بالمدارس في مختلف أرجاء العالم في الوقت الحاضر يعيشون في مناطق متضررة من النزاعات، وأن الأزمات وأعمال العنف والهجمات على المؤسسات التربوية والتعليمية والكوارث الطبيعيّة والأوبئة ما زالت تعيق التعليم والتنمية على الصعيد العالمي. ونتعهّد بوضع نُظم تعليمية أكثر شمولاً وتجاوباً ومرونةً لتلبية حاجات الأطفال والشباب والكبار في تلك المناطق، ومنهم النازحون واللاجئون. ونشدد على ضرورة الاضطلاع بالتعليم في أجواء تعليمية آمنة ومشجعة ومأمونة وخالية من العنف. ونوصي باتخاذ ما يكفي من التدابير لمواجهة الأزمات بدءاً بالتدابير الخاصة بحالات الطوارئ ثمّ التدابير الخاصة بالإنعاش وإعادة البناء، وتحسين تنسيق المساعي الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى مواجهة الأزمات، وتنمية القدرات اللازمة للحدّ من مخاطر الأزمات والتخفيف من وطأتها بصورة شاملة، من أجل ضمان الاستمرار في توفير التعليم أثناء النزاعات وحالات الطوارئ وخلال مرحلة ما بعد النزاع ومرحلة الإنعاش المبكر.

تنفيذ جدول أعمالنا المشترك

١٢ -

ونؤكد مجدداً أنّ المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ جدول الأعمال هذا بنجاح تقع على عاتق الحكومات. وقد عقدنا العزم على وضع أُطر قانونية وسياسية تعزّز المساءلة والشفافية، وكذلك الحوكمة التشاركية والشراكات المنسّقة على كل المستويات وفي كل القطاعات، وعقدنا العزم على الذود عن حقّ الأطراف المعنية كافة في المشاركة.

١٣ -

وندعو إلى اتخاذ تدابير عالمية وإقليمية قويّة للتآزر والتعاون والتنسيق والرصد من أجل تنفيذ جدول أعمال التعليم عن طريق جمع البيانات وتحليلها وإبلاغها على الصعيد الوطني في إطار الكيانات والآليات والاستراتيجيات الإقليمية القائمة.

١٤ -

وندرك أنّ نجاح جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ يتطلّب وضع سياسات وخطط سليمة فضلاً عن ترتيبات فعّالة للتنفيذ. ويبدو لنا جلياً أيضاً أنّ الطموحات التي ينطوي عليها الهدف ٤ المقترح للتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقّق بدون زيادة كبيرة وذات أهداف محددة في التمويل، ولا سيّما في البلدان الأكثر بُعداً عن توفير التعليم الجيد للجميع على كل المستويات. وقد عقدنا العزم على زيادة الإنفاق العام على التعليم تبعاً للظروف السائدة في كل بلد، ونحثّ على الالتزام بالمعايير المرجعية الدولية والإقليمية التي تقضي بتخصيص نسبة تتراوح بين ٤ و٦ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم و/أو إنفاق نسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠ في المائة على الأقل من مجموع النفقات العامة على التعليم.

١٥ –

وإذ نأخذ بعين الاعتبار أهمية التعاون الإنمائي لتكميل استثمارات الحكومات، فإنّنا ندعو البلدان المتقدمة والجهات المانحة التقليدية والناشئة والبلدان المتوسطة الدخل وآليات التمويل الدولية إلى زيادة تمويل التعليم وإلى دعم تنفيذ جدول أعمال التعليم وفقاً لحاجات البلدان وأولوياتها. وندرك أن الوفاء بكل التعهدات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية أمر مهم للغاية، ومنها تعهدات الكثير من البلدان المتقدمة الرامية إلى بلوغ الغاية المتمثلة في تخصيص ٠,٧ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها للبلدان النامية. ونحثّ البلدان المتقدمة التي لم تبلغ بعد هذه الغاية على بذل المزيد من الجهود الملموسة من أجل تخصيص ٠,٧ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها للبلدان النامية وفقاً لتعهداتها في هذا الصدد. ونتعهد بزيادة دعمنا لأقل البلدان نمواً. وندرك أيضاً أهمية حشد كل الموارد المحتملة للمساعدة على إنفاذ الحق في التعليم. ونوصي بتعزيز فعاليّة المساعدات عن طريق تحسين التنسيق والمواءمة وإعطاء الأولوية في مجال التمويل والمساعدة للقطاعات الفرعية المهملة وللبلدان المنخفضة الدخل. ونوصي أيضاً بزيادة دعم التعليم زيادة كبيرة أثناء الأزمات الإنسانية والأزمات الطويلة الأمد. وإننا لنرحب بعقد مؤتمر قمة أوسلو بشأن التعليم من أجل التنمية (تموز/يوليو ٢٠١٥)، وندعو المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيُعقد في أديس أبابا إلى تأييد الهدف ٤ المقترح للتنمية المستدامة.

١٦ –

وندعو الجهات الشريكة في الدعوة إلى عقد المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥، ولا سيّما اليونسكو، وكذلك جميع الشركاء، إلى مساعدة البلدان على تنفيذ جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ مساعدة فردية وجماعية عن طريق إسداء المشورة التقنية وتنمية القدرات الوطنية وتقديم الدعم المالي وفقاً للمهمة المسندة إلى كلّ جهة أو شريك وللميزة النسبية لكل جهة أو شريك، وعن طريق الاستفادة من التكامل. ولهذا الغرض، نعهد إلى اليونسكو بوضع آلية تنسيق عالمية مناسبة بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات الشريكة في الدعوة إلى عقد المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥ والشركاء الآخرين. واعترافاً منّا بكون الشراكة العالمية من أجل التعليم منتدى متعدّد الأطراف لتمويل التعليم من أجل المساعدة على تنفيذ جدول الأعمال بحسب احتياجات وأولويات البلدان، فإننا نوصي بأن تكون هذه الشراكة جزءاً من آلية التنسيق العالمية المستقبلية.

١٧ –

ونعهد إلى اليونسكو أيضاً، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصّصة المعنية بالتربية والتعليم، بمواصلة الاضطلاع بالدور المنوط بها فيما يخصّ ريادة وتنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ عن طريق القيام على وجه الخصوص بما يلي: الدعوة والمناصرة من أجل المحافظة على الالتزام السياسي، وتيسير الحوار بشأن السياسات وتيسير تشاطر المعارف ووضع المعايير، ورصد التقدّم المحرز على صعيد السعي إلى بلوغ غايات التعليم، وجمع الأطراف العالمية والإقليمية والوطنية المعنية من أجل توجيه عملية تنفيذ جدول الأعمال، والقيام بدور جهة التنسيق المعنية بالتعليم في إطار البنية العامة لتنسيق المساعي الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

- ١٨

ونقرّر وضع نُظم وطنية شاملة للرصد والتقييم من أجل الحصول على البيّنات السليمة اللازمة لصياغة السياسات وإدارة نُظم التعليم وضمان المساءلة. ونطلب من الجهات الشريكة في الدعوة إلى عقد المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥ والشركاء الأخرين دعم تنمية القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها وإبلاغها على الصعيد الوطني. وينبغي للبلدان أن تسعى إلى تحسين نوعية ومستويات تفصيل وتوقيت التقارير المقدمة إلى معهد اليونسكو للإحصاء. ونطلب أيضاً مواصلة نشر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع كتقرير عالمي مستقل لرصد التعليم تتولى اليونسكو استضافته ونشره، وكآلية لرصد الهدف ٤ المقترح للتنمية المستدامة ورصد ما يخصّ التعليم في الأهداف الأخرى المقترحة للتنمية المستدامة ورفع تقارير في هذا الصدد، وذلك في إطار الآلية التي ينبغي وضعها لرصد واستعراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقترحة.

- ١٩

وقد بحثنا العناصر الأساسية لإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ واتفقنا عليها. وسيجري تقديم النسخة النهائية من إطار العمل لاعتمادها وتدشين إطار العمل خلال اجتماع خاص رفيع المستوى سيُنظّم على هامش الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٥، وذلك مع أخذ قمة الأمم المتحدة الرامية إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥) ونتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، تموز/يوليو ٢٠١٥) بعين الاعتبار. وإنّنا لنلتزم التزاماً تاماً بتنفيذ إطار العمل بعد اعتماده لكي يكون مصدر إلهام ووسيلة إرشاد للبلدان والشركاء من أجل ضمان تنفيذ جدول أعمالنا.

- ٢٠

ويستند إعلان إنشيون هذا إلى إرث جومتيين وداكار، وهو التزام تاريخي منّا جميعاً بتغيير حياة الناس بفضل رؤية جديدة للتعليم وتدابير جريئة ومبتكرة ترمي إلى تحقيق هدفنا الطموح بحلول عام ٢٠٣٠.

إنشيون، جمهورية كوريا
٢١ أيار/مايو ٢٠١٥

مقتطفات من كلمات رؤساء الوكالات الراعية للمنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥

❞ نعتبر اعتماد هذا الإعلان تقدّماً هائلاً على صعيد السعي إلى توفير التعليم الجيد للجميع؛ إذ يدلّ على عزمنا وإصرارنا على ضمان تمكين جميع الأطفال والشباب والكبار من اكتساب المعارف والمهارات التي يحتاجون إليها لكي يحيوا حياة كريمة ويستفيدوا من قدراتهم الكامنة على أكمل وجه ويساهموا في تدبير شؤون مجتمعاتهم بصفتهم مواطنين عالميين مسؤولين. ويشجّع هذا الإعلان الحكومات على توفير فرص التعلّم للناس مدى الحياة لتمكينهم من مواصلة تنمية قدراتهم وسلوك المسار الصحيح للتغيير. ويؤكّد الإعلان أنّ التعليم، الذي يندرج في عِداد حقوق الإنسان الأساسية، هو السبيل إلى إرساء السلام وتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ❝.

إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونسكو

❞ التعليم هو السبيل إلى تمكين كل طفل من التمتع بحياة أفضل، وهو الأساس الذي يقوم عليه كل مجتمع قوي، ولكن ما زال عدد هائل من الأطفال بدون تعليم. ويتطلب تحقيق أهدافنا الإنمائية التحاق جميع الأطفال بالمدارس وتمكنهم جميعاً من التعلّم ❝.

أنطوني ليك، المدير التنفيذي لليونيسف

❞ يتطلب القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار المشترك وتحقيق أهداف التنمية المستدامة استخدام تمويل التنمية والخبرات التقنية لإحداث تغيير جذري. ويجب علينا أن نعمل معاً لضمان تمتع جميع الأطفال بفرص التعليم الجيد وفرص التعلّم مدى الحياة بغضّ النظر عن محلّ ولادتهم وجنسهم ودخل عائلاتهم ❝.

جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي

❞ يجب علينا أن نعمل معاً على تعزيز وحماية حقّ كل شخص في التعليم، وعلى ضمان تمكين الجميع من التمتع بفرص التعليم الجيد الذي يغرس ويرسّخ قِيم السلام والعدالة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وإنّنا لنعتز بكوننا إحدى الجهات الشريكة في الدعوة إلى عقد المنتدى العالمي للتربية، ونتعهّد بالمضيّ قُدماً في تنفيذ جدول الأعمال الجديد من أجل توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ ❝.

باباتوندي أوسوتيمهين، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

❞ المعرفة في عالمنا قوة، والتعليم مفتاح التمكين، وهو ركن أساسي من أركان التنمية. وينطوي التعليم على قيمة كبيرة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تشمل تمكين الناس من رسم معالم مستقبلهم. وهذا ما يجعل توفير فرص التعليم أمراً ضرورياً لتعزيز التنمية البشرية ❝.

هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

❞ يُلزمنا إعلان إنشيون إلزاماً صحيحاً ووجيهاً بتوفير تعليم لا يشوبه أي تمييز، تعليم يقرّ بأهمية المساواة بين الجنسين وأهمية تمكين النساء للتنمية المستدامة. ويتيح لنا هذا الإعلان فرصة حاسمة للعمل معاً في كل القطاعات من أجل الوفاء بما وعدنا به في إطار مساعينا الرامية إلى توفير التعليم للجميع، وهو الوعد المتمثل في إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة تسودها المساواة. ولا يمكن أن يكون هناك عالم تسوده المساواة بين الناس كافة بدون وجود نظام تعليمي يعلّم الناس كافة هذا الأمر ❝.

فومزيل ملامبو - نغوكا، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

❞ تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن ضمان وضع خطط تربوية وتعليمية تراعي احتياجات بعض فئات الأطفال والشباب الأكثر ضعفاً في العالم، وهي الفئات التي تضمّ الأطفال اللاجئين والنازحين والأطفال العديمي الجنسية والأطفال الذين تؤدي الحرب وانعدام الأمن إلى الحدّ من قدرتهم على التمتع بحقهم في التعليم. ويهمنا جميعاً تعليم هؤلاء الأطفال، فهم أركان المستقبل الآمن والمستدام ❝.

أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

التعليم حتى عام ٢٠٣٠

إطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

نحو التعليم الجيّد
المنصف والشامل والتعلُّم
مدى الحياة للجميع

شكر وتقدير

قامت ١٨٤ دولة من الدول الأعضاء في اليونسكو باعتماد إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ في باريس في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بفضل الجهود الجماعية التي بُذلت من أجل ذلك، وتضمنت مشاورات مستفيضة وواسعة النطاق أجرتها البلدان ويسرّتها اليونسكو وشركاؤها. وتولّت اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع، بدعوة من اليونسكو، توجيه عملية إعداد إطار العمل، وتولى إنجاز هذه العملية فريق صياغة إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠.

وأودّ أن أعرب، باسم اليونسكو، عن جزيل الشكر لأعضاء اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع وأعضاء فريق صياغة إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠. وأتوجّه بالشكر على وجه الخصوص إلى ممثلي الاتحاد الروسي وأرمينيا وإكوادور وأوغندا وباكستان والبرازيل وبنين وبيرو وتايلاند وجمهورية كوريا والسلفادور والصين وعُمان وفرنسا وكينيا والمملكة العربية السعودية والنرويج واليابان والهند على مشاركتهم ومساهمتهم.

وشاركت وكالات الأمم المتحدة والوكالات المتعدّدة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني والكيانات الخاصة التالية مشاركة نشيطة في إعداد إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، وساهمت مساهمة حاسمة في إعداده: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والبنك الدولي، والشراكة العالمية من أجل التعليم، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الدولي للمعلمين، والحملة العالمية من أجل التعليم، وحملة الشبكة الأفريقية لصالح التعليم للجميع، ورابطة آسيا وجنوب المحيط الهادي للتعليم الأساسي وتعليم الكبار، وشركة «إنتل». وقد ساعدت الجهود الكبيرة التي بذلتها هذه الوكالات والمنظمات والكيانات بلا كلل أو ملل، وكذلك المشاورات الشاملة التي أجرتها داخل هيئاتها، على ضمان ملاءمة إطار العمل للقائمين على توفير التعليم في ظروف مختلفة في جميع أرجاء العالم.

وأتوجه بشكر خاص إلى السيد دانكرت فيدلير (رئيس اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع والشريك في رئاسة فريق صياغة إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، النرويج)، والسيدة كاميلا كروسو (نائبة رئيس اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع ونائبة رئيس فريق صياغة إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، الحملة العالمية من أجل التعليم)، والسيد كازوهيرو يوشيدا (نائب رئيس اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع ونائب رئيس فريق صياغة إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، اليابان)، على التزامهم الراسخ بتوجيه وإجراء المشاورات العسيرة اللازمة لإعداد إطار العمل وعلى المهارات التي سخّروها لهذه الغاية.

وما كان بالإمكان إعداد إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ لولا المساهمات القيّمة والسخية، والاستعراضات التي أجراها النظراء والنصائح التي قدمها الزملاء العاملون في قطاع التربية في اليونسكو، ومنهم الزملاء العاملون في معاهد المنظمة ومكاتبها الإقليمية للتربية. وأودّ في هذا الصدد أن أثني على أعضاء الفريق المعني بالتعليم للجميع في قطاع التربية، إذ اضطلعوا بتسيير وتنسيق عملية إعداد إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، وبتقديم المساعدة التقنية اللازمة لذلك، وأبدوا التزاماً راسخاً لا يتزعزع بهذه المهمة.

الدكتور تشيان تانغ
مساعد المديرة العامة للتربية
اليونسكو
باريس، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

المحتويات

الهدف ٤ للتنمية المستدامة ٢٠

المقدمة ٢٢

أولاً - الرؤية والمسوغات والمبادئ ٢٤

ثانياً - الهدف والنهوج الاستراتيجية والغايات والمؤشرات ٢٩

الهدف الشامل ٢٩

النهوج الاستراتيجية ٣١

الغايات والاستراتيجيات الإرشادية ٣٥

وسائل التنفيذ ٥١

المؤشرات ٥٦

ثالثاً - طرائق التنفيذ ٥٧

الحوكمة والمساءلة والشراكات ٥٧

التنسيق الفعال ٦٠

الرصد والمتابعة والاستعراض من أجل رسم سياسات قائمة على الشواهد ٦٥

التمويل ٦٧

الخاتمة ٧٢

الملحق الأول:

المؤشرات العالمية المقترحة ٧٣

الملحق الثاني:

إطار المؤشرات المواضيعية المقترح ٧٧

الهدف ٤ للتنمية المستدامة

الهدف ٤
للتنمية المستدامة

"ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع."

٤,١ - ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠

٤,٢ - ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠٣٠

٤,٣ - ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠

٤,٤ - تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام ٢٠٣٠

٤,٥ - القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠

٤,٦ - ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام ٢٠٣٠

٤,٧ - ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠

٤ (أ): بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع

٤ (ب): تحقيق زيادة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠

٤ (جـ): تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠

المقدمة

١-

لقد حقق العالم منذ عام ٢٠٠٠ تقدماً ملحوظاً إلى حد ما في مجال التعليم عندما جرى تحديد الأهداف الستة للتعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية. إلا أنه لم يتم تحقيق هذه الأهداف بحلول الأجل المحدد لها والذي كان يتمثل في عام ٢٠١٥، وبالتالي فإن الأمر يتطلب مواصلة العمل من أجل إنجاز جدول الأعمال الذي لم يتم إنجازه. ومع صياغة الهدف ٤ والغايات المرتبطة به على النحو الوارد في الوثيقة المعنونة: «**تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠**»[١]، وهو الهدف الذي ينص على «***ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع***» (والذي يشار إليه فيما يلي بعبارة «**هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠**»)، وضع العالم خطة عالمية أكثر طموحاً للتعليم للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٣٠. ولا بد من بذل كل الجهود لضمان تحقيق هذا الهدف والغايات المرتبطة به.

٢ -

وقد تمت صياغة هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق أجرتها وتبنّتها الدول الأعضاء وعملت اليونسكو على تيسيرها بالتعاون مع شركاء آخرين، وتولت اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع توجيهها.[١] ويستند هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ إلى المشاورات المواضيعية التي أجريت في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ بشأن التعليم في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، والتي قادتها اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وتمثلت في الاجتماع العالمي بشأن التعليم للجميع، الذي عقد في مسقط، بعمان، في أيار/مايو ٢٠١٤، ومشاورات المنظمات غير الحكومية، والمؤتمرات الوزارية الإقليمية الخمسة التي نظمتها اليونسكو في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، واجتماع البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان الذي عقد في إسلام آباد، في عام ٢٠١٤.[٢] وكان أحد المعالم البارزة في عملية صياغة هذا الهدف يتمثل في إعلان مسقط[٢]، الذي اعتُمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٤ والذي أسهم في تحديد الهدف العالمي للتعليم وتحديد الغايات المرتبطة به ووسائل تحقيقه على النحو الذي اقترحه الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعني بأهداف التنمية المستدامة.

وتُوّجت هذه العملية بصدور **إعلان إنشيون** الذي اعتمد في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥ في المؤتمر العالمي للتربية الذي عقد في إنشيون، بجمهورية كوريا. ويشكل هذا الإعلان التزام الأوساط المعنية بالتعليم بهدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ وبخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويعترف بأهمية دور التعليم بوصفه محركاً رئيسياً لتحقيق التنمية. وجرت في المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥ مناقشة **إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠** الذي يوفر توجيهاً بشأن تنفيذ هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠،

وتم الاتفاق على عناصره الأساسية في إطار إعلان إنشيون. وقام فريق صياغة إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ بإنجاز إعداد إطار العمل، ثمّ قامت ١٨٤ دولة من الدول الأعضاء في اليونسكو، وكذلك الأوساط المعنية بالتعليم، باعتماد إطار العمل خلال اجتماع رفيع المستوى عُقد في باريس في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويبين إطار العمل هذا الخطوط الرئيسية لكيفية تجسيد الالتزام الذي تم التعهد به في إنشيون تجسيداً عملياً على الصعيد القطري/الوطني،[٣] والإقليمي، والعالمي. وهو يرمي إلى تعبئة جميع البلدان والشركاء حول الهدف الخاص بالتنمية المستدامة والمعني بالتعليم، وحول الغايات المرتبطة بهذا الهدف، ويقترح طرائق لتنفيذ وتنسيق وتمويل ورصد الأنشطة المتعلقة بهدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. ويقترح إطار العمل أيضاً استراتيجيات إرشادية قد ترغب البلدان في الاستناد إليها لإعداد خطط واستراتيجيات خاصة بظروفها وتراعي مختلف حقائق الواقع في هذه البلدان وقدراتها ومستويات نموها وتحترم سياساتها وأولوياتها.

١ *تتألف اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع، التي شكلتها اليونسكو، من دول أعضاء تمثل المجموعات الإقليمية الست في اليونسكو، ومبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان*، والبلد المضيف للمنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥؛ ومن ممثلين للوكالات الخمس الراعية للتعليم للجميع (وهي اليونسكو واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشراكة العالمية من أجل التعليم، والمجتمع المدني والمعلمين والقطاع الخاص.*

* *مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان هي منتدى أنشئ في عام ١٩٩٣ بغية تعجيل التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، وهي تضم البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان والواقعة في الجنوب (إندونيسيا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، والصين، ومصر، والمكسيك، ونيجيريا، والهند).*

٢ *أفضت المؤتمرات الوزارية الإقليمية عن التعليم في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ واجتماع البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان عن نتائج تمثلت في إعلان بانكوك (في عام ٢٠١٤)، وإعلان ليما (في عام ٢٠١٤)، وإعلان إسلام آباد (في عام ٢٠١٤)، وإعلان كيغالي (في عام ٢٠١٥)، وإعلان شرم الشيخ (في عام ٢٠١٥)، وإعلان باريس (في عام ٢٠١٥).*

٣ *من المعترف به أن المسؤوليات الحكومية كثيراً ما تندرج في المستويات شبه القطرية في ظل النظم الاتحادية. غير أن تفويض المسؤولية على أساس اللامركزية في إدارة التعليم وتوفيره يمثل أيضاً ممارسة شائعة في بلدان كثيرة لا يوجد فيها نظام اتحادي. وعلى الرغم من استخدام عبارات ملائمة عند الاقتضاء للتعبير عن هذا الوضع، فإن صفة «الوطني» تُستخدم في بعض الحالات للإشارة إلى بلدان تتبع نظما إدارية قد تكون مركزية أو لامركزية.*

٣ –

ويشتمل إطار العمل على ثلاثة أقسام، يعرض أولها الرؤية والمسوغات والمبادئ الخاصة بهدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠. ويشرح القسم الثاني تفاصيل الهدف العالمي الخاص بالتعليم والغايات السبع المرتبطة به، ويصف ثلاث وسائل للتنفيذ بالإضافة إلى استراتيجيات إرشادية. ويقترح القسم الثالث بنية لتنسيق الجهود العالمية في مجال التعليم وآليات للإدارة والرصد والمتابعة والاستعراض. كما أنه ينظر في سبل كفيلة بتأمين التمويل الملائم لتحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، ويبين خصائص الشراكات اللازمة لتحقيق المهام على المستوى القطري/الوطني والإقليمي والعالمي.

أولاً – الرؤية والمسوغات والمبادئ

٤ –

إن التعليم يندرج في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويشكل عنصراً أساسياً للنجاح في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وانطلاقاً من الاعتراف بأهمية دور التعليم، تسلط خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الضوء على التعليم كهدف قائم بذاته (الهدف ٤ للتنمية المستدامة) وتشتمل على غايات تتعلق بالتعليم تندرج في إطار أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغايات المتعلقة بالصحة، والنمو، والعمالة؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وتغير المناخ. وفي الواقع، فإن بإمكان التعليم أن يعجّل التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ولذلك ينبغي أن يشكل جزءاً من الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق كل هدف من هذه الأهداف. فإن الصيغة المجدَّدة لجدول أعمال التعليم والتي يتضمنها الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة هي صيغة شاملة وكلية وطموحة وواعدة وعالمية وتسترشد برؤية مفادها أن التعليم يحقق التحول في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتقوم على مبدأ عدم نسيان أحد. ويعنى جدول الأعمال هذا بالاهتمام بالعمل غير المنجز في إطار أهداف التعليم للجميع والأهداف ذات الصلة بالتعليم من بين الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بالإضافة إلى الاهتمام على نحو فعال بالتحديات التي يواجهها التعليم على الصعيدين الوطني والعالمي في الحاضر والمستقبل. كما أن جدول الأعمال هذا يقوم على أساس مراعاة حقوق الإنسان ويسترشد برؤية إنسانية عن التعليم والتنمية تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، والسلام، الإدماج، والحماية، والتنوع الثقافي واللغوي والإثني، والمسؤولية المشتركة، والمساءلة المتبادَلة[٢].

٥ –

ويستند تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ إلى حركة التعليم للجميع ويواصل العمل في إطارها، مع مراعاة الدروس المستفادة منذ عام ٢٠٠٠. والجديد في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ هو أنه يركز على الزيادة والتوسع في الالتحاق بالتعليم على جميع المستويات وفي جوانب الشمول والانصاف والجودة فيه وفي نتائج التعلم، وذلك ضمن نهج التعلم مدى الحياة. ويتمثل أحد الدروس المستفادة في السنوات الماضية في أن الخطة العالمية للتعليم يجب أن تنفذ ضمن الإطار الشامل للتنمية على المستوى الدولي، مع وجود روابط قوية بينها وبين عمليات الاستجابة الإنسانية، عوضاً عن تنفيذها في موازاة هذه العمليات كما كان الحال مع أهداف التعليم للجميع والأهداف المتعلقة بالتعليم من بين الأهداف الإنمائية للألفية التي كانت مستقلة عن بعضها البعض. وإذ اعتمدت الأوساط المعنية بالتعليم إعلان إنشيون، فإنها وضعت هدفاً متجدداً واحداً للتعليم يتماشى مع الإطار العام للتنمية. ويشير التركيز الجديد في جدول أعمال التعليم على الإدماج والإنصاف – بإتاحة فرص متكافئة للجميع وعدم نسيان أحد – إلى درس آخر من الدروس المستفادة، وهو ضرورة بذل المزيد من الجهود الرامية بوجه خاص إلى الوصول إلى الفئات المهمشة أو الضعيفة. فينبغي أن تتوافر إمكانيات الانتفاع بتعليم شامل للجميع ومنصف وجيد مع فرص التعلم مدى الحياة للجميع، بصرف النظر عن اعتبارات نوع الجنس أو السن أو العنصر أو اللون أو الانتماء الإثني أو اللغة أو الدين أو المعتقد السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو اعتبارات الملكية أو المولد، أو التصنيف الفئوي من قبيل الأشخاص ذوي الإعاقة أو المهاجرين أو السكان الأصليين أو الأطفال أو الشباب، وخصوصاً الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة أو في غير ذلك من الأوضاع.[٤] كما أن التركيز على جودة التعليم وعلى التعلم والمهارات يسلط الضوء على درس هام آخر من الدروس المستفادة وهو خطر التركيز على الالتحاق بالتعليم بدون الاهتمام بالقدر الكافي بما إذا كان الطلاب يتعلمون ويكتسبون مهارات مجدية بعد التحاقهم بالمدارس. وينطوي ما حدث من عدم التمكن من بلوغ أهداف التعليم للجميع على درس آخر هو أن نهج أداء «العمل كالمعتاد» لن يوفر التعليم الجيد للجميع. وإذا ما استمرت وتيرة التقدم على ما هي عليه، فإن بلداناً كثيرة من بين البلدان المتخلفة عن الركب إلى حد كبير سوف تتخلف عن تحقيق الأهداف الجديدة بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا يعني أن من الهام أهمية قصوى أن يتم تغيير الممارسات الحالية وأن تتم تعبئة الجهود والموارد على نحو لم يسبق له مثيل. ومن السمات الجديدة الأخرى لجدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ أنه جدول أعمال عالمي وأنه ملك لبلدان العالم أجمع، المتقدمة منها والنامية، سواء بسواء.

٤ *المقصود فيما يلي بعبارة «الفئات المهمشة والضعيفة» جميع الفئات المذكورة في هذه الفقرة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة التي تضم ما يرد في الفقرتين ١٩ و٢٥ من الوثيقة «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، ليست شاملة وبإمكان البلدان والمناطق أن تحدد أصنافاً أخرى لأشكال الضعف والتهميش والتمييز والاستبعاد في التعليم.*

٦ –

ويجب أن يُنظر إلى هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ ضمن الإطار الأوسع للتنمية اليوم. فيجب أن تكون النظم التعليمية نظماً ملائمة وتستجيب لمتطلبات أسواق العمل السريعة التغير ولجوانب التقدم التكنولوجي والتوسع الحضري والهجرة وظروف انعدام الاستقرار السياسي وتدهور البيئة والمخاطر والكوارث الطبيعية والتنافس على الموارد الطبيعية والتحديات الديمغرافية وتزايد البطالة في العالم واستمرار الفقر وازدياد نطاق أوجه التفاوت وانتشار المخاطر التي تهدد السلام والأمن. وسوف تحتاج النظم التعليمية خلال الفترة حتى عام ٢٠٣٠ إلى إلحاق مئات الملايين من الأطفال والمراهقين الإضافيين بالتعليم من أجل تحقيق التعليم الأساسي للجميع[٤] (أي، التعليم قبل الابتدائي، والتعليم الابتدائي، والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي)، وتوفير التكافؤ في فرص الانتفاع بالمرحلة العليا من التعليم الثانوي والتعليم ما بعد الثانوي للجميع. ومن الأساسي في الوقت ذاته أن يتم توفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بغية تأمين نمو الأطفال وتأمين قدرتهم على التعلم وصحتهم في الأجل الطويل. ومن الجوهري أيضاً أن تكفل النظم التعليمية لجميع الأطفال والشباب والكبار إمكانية التعلم واكتساب المهارات الملائمة، بما فيها مهارات القراءة والكتابة والحساب. وثمة حاجة عاجلة إلى أن يتمكن الأطفال والشباب والكبار عبر مختلف مراحل الحياة من تنمية المهارات والكفاءات المرنة التي يحتاجون إليها للعيش والعمل في عالم أكثر أمناً واستدامة وتكافلاً واعتماداً على المعارف والتكنولوجيا. وسوف يكفل هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ اكتساب جميع الأفراد لأساس متين من المعارف، وتنمية التفكير الإبداعي والنقدي والمهارات التعاونية وشحذ الفضول وبناء مقومات الشجاعة والصمود لديهم.

٧ –

ويُعد الاهتمام المتجدد بغاية التعليم وجدواه بالنسبة إلى التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية واستدامة البيئة سمة مميزة لجدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠. ويندرج ذلك في صميم الرؤية الكلية والإنسانية لجدول الأعمال هذا وهي رؤية تسهم في صياغة نموذج جديد للتنمية. فإن هذه الرؤية تتجاوز حدود النهج المنفعي في التعليم وتشتمل على أبعاد عديدة للوجود الإنساني [٥]. كما أنها تتعامل مع التعليم بوصفه شاملاً للجميع وأمراً أساسياً في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي النهوض بالمواطنة العالمية والتسامح والالتزام المدني والتنمية المستدامة. فإن التعليم ييسر الحوار بين الثقافات ويشجع احترام التنوع الثقافي والديني واللغوي، وهذه أمور أساسية لتحقيق التلاحم الاجتماعي والعدالة.

٨ -

وإن للتعليم فوائد جمة بالنسبة إلى البلدان والجماعات الحريصة على ضرورة تزويد الجميع بتعليم جيد. ولا تنفك الشواهد تتراكم للدلالة على القدرة الفريدة للتعليم في تحسين نوعية الحياة، ولا سيما بالنسبة إلى الفتيات والنساء[٦]. فإن للتعليم دوراً رئيسياً في القضاء على الفقر، إذ إنه يساعد الناس في الحصول على عمل لائق وإدرار دخول وتحقيق مكاسب على صعيد الإنتاجية مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي. فالتعليم هو أقوى وسيلة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز قدرات الفتيات والنساء على المشاركة التامة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وتعزيز قدراتهن الاقتصادية. كما أن التعليم هو أحد أنجع الوسائل لتحسين صحة الأفراد –ولضمان انتقال الفوائد إلى الأجيال اللاحقة. وينقذ التعليم حياة ملايين الأمهات والأطفال ويساعد في الوقاية من الأمراض والحد من انتشارها، ويمثل عنصراً أساسياً في الجهود الرامية إلى الحد من سوء التغذية. ويشجع التعليم، بالإضافة إلى ذلك، إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة[٧]، ويعد عاملاً أساسياً لحماية الأطفال والشباب والكبار الذين تأثروا في حياتهم بأزمات ونزاعات، ويزودهم بأدوات تتيح لهم إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم المحلية.

٩ -

وسيتطلب وضع قدرة التعليم في متناول الجميع استحداث المزيد من الفرص في كل مكان، وبوجه أخص في البلدان والمناطق التي تشهد نزاعات. فإن الكثير من أكبر أشكال النقص في مجال التعليم يتواجد في ظل أوضاع النزاع أو أوضاع الطوارئ. ولذلك فإن من الأساسي أن تقام نظم تعليمية أقدر على الصمود وأكثر استجابة للاحتياجات في مواجهة ظروف النزاع والاضطرابات الاجتماعية والمخاطر الطبيعية – مع ضمان استمرارية توافر التعليم في حالات الطوارئ وفي أوضاع النزاع وما بعد النزاع. ويعد التعليم الجيد، كذلك، أمراً في غاية الأهمية بالنسبة إلى درء النزاعات والأزمات والتخفيف من حدتها وتعزيز السلام.

١٠ –

إن المبادئ التي يقوم عليها إطار العمل هذا مستمدة من الوثائق التقنينية والاتفاقات الدولية، بما في ذلك المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٨]، والاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم[٩]، واتفاقية حقوق الطفل[١٠]، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١١]، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[١٢]، والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١٣]، والاتفاقية الخاصة بأوضاع الأشخاص المهاجرين[١٤]، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحق في التعليم في حالات الطوارئ[١٥].

وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

- ***التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وحق تمكيني.*** فمن أجل إعمال هذا الحق، يجب أن تكفل البلدان تعميم الانتفاع بالتعليم والتعلم الجيدين على نحو متكافئ ومنصف وشامل للجميع، وذلك على أساس ***مجاني وإلزامي***، بدون نسيان أحد. وسوف يرمي التعليم إلى تحقيق النمو التام لشخصية الإنسان وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة والسلام.
- ***التعليم منفعة عامة*** تتحمل الدولة مسؤوليتها. فإن التعليم مسعى مجتمعي ينطوي على عملية شاملة للجميع في رسم السياسة العامة وتنفيذها. وإن للمجتمع المدني والمعلمين والمربين والقطاع الخاص والجماعات المحلية والأسر والشباب والأطفال أدواراً هامة في إعمال الحق في الانتفاع بتعليم جيد. ويعد دور الدولة أساسياً في وضع القواعد والمعايير وتنظيم تطبيقها[١٦].
- وترتبط ***المساواة بين الجنسين*** ارتباطاً لا انفصام له بالحق في التعليم للجميع. ويتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين اعتماد نهج يقوم على مراعاة حقوق الإنسان ويكفل انتفاع الفتيات والفتيان والنساء والرجال بمراحل التعليم وبإتمام هذه المراحل، إضافة إلى تعزيز قدراتهم على نحو متساو في التعليم ومن خلاله.

ثانياً - الهدف والنهوج الاستراتيجية والغايات والمؤشرات

الهدف الشامل

"ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"

- ١١

إن الهدف الشامل المعني بالتعليم (الهدف ٤) في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يُلزم بتوفير تعليم جيد منصف وشامل للجميع على جميع مستويات التعليم، ويعبر عن السمات الرئيسية الجديدة لهدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، وهو الهدف الذي يستند إليه إطار العمل هذا.

- ١٢

ضمان **انتفاع** جميع الأطفال والشباب بتعليم جيد منصف وشامل للجميع ومجاني وممول من السلطات العامة في مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي، مع ضمان إتمام هاتين المرحلتين، على مدى فترة لا تقل عن ١٢ سنة على أن يكون التعليم في ما لا يقل عن تسع سنوات منها إلزامياً، وضمان انتفاع الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس بتعليم جيد من خلال مجموعة من الطرائق. وضمان توفير فرص للتعلم تمكّن الشباب والكبار من اكتساب المهارات الوظيفية للقراءة والكتابة والحساب، وبما ييسر مشاركتهم التامة كمواطنين نشيطين. كما ينبغي التشجيع على توفير ما لا يقل عن سنة واحدة من التربية الجيدة المجانية والإلزامية في مرحلة التعليم قبل الابتدائي.

١٣ –

ضمان **الإنصاف وشمول الجميع** في التعليم ومن خلاله، ومعالجة جميع أشكال الاستبعاد والتهميش والتفاوت وضعف الحال وانعدام المساواة في الانتفاع بالتعليم والمشاركة واستبقاء الطلاب فيه وإتمامه، وفي نتائج التعلم. وينبغي ضمان التعليم الشامل للجميع عن طريق رسم وتطبيق سياسات عامة تحولية بغية الاستجابة لتنوع الدارسين ولاحتياجاتهم، ومعالجة مختلف أشكال التمييز والأوضاع، بما فيها أوضاع الطوارئ، التي تعيق إعمال الحق في التعليم. وبالنظر إلى أن **المساواة بين الجنسين** تمثل سمة رئيسية لهدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، فإن جدول الأعمال هذا يولي اهتماماً خاصاً للتمييز القائم على نوع الجنس وللفئات الضعيفة ولضمان عدم نسيان أحد. وينبغي ألا تُعتبر أي غاية أنها قد تحققت ما لم يتم تحقيقها على نحو يشمل الجميع.

١٤ –

ويعد ضمان توافر التعليم **الجيد** بالقدر الكافي لتحقيق نتائج تعليمية مجدية ومنصفة وفعالة في جميع المستويات وكل السياقات جزءاً لا يتجزأ من الحق في التعليم. ويستوجب التعليم الجيد، كحد أدنى، أن يتمكن الدارسون من تنمية مهارات تأسيسية على صعيد القراءة والكتابة والحساب لتكون لَبِنات تُستخدم لاستزادة التعلم ولاكتساب مهارات أرقى. ويتطلب ذلك اتّباع أساليب ومفاهيم ملائمة في التعليم والتعلم تفي باحتياجات جميع الدارسين وتوفر التعليم على أيدي معلمين متحمسين مهرة وجيدي التدريب يتلقون أجوراً ملائمة ويطبّقون نهوجاً تدريسية مناسبة يستعينون فيها بتكنولوجيات ملائمة في مجال المعلومات والاتصالات وتساندهم في ذلك بيئات مأمونة وصحية ومراعية لقضايا الجنسين وشاملة للجميع وتتوافر فيها الموارد الملائمة، على نحو ييسر التعلم.

١٥ –

إن الحق في التعليم يبدأ مع الميلاد ويستمر مدى الحياة، ولذلك، فإن هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ يسترشد بمفهوم **التعلم مدى الحياة**.[٥] ومن أجل استكمال ورفد التعليم المدرسي النظامي، ينبغي إتاحة فرص واسعة النطاق ومرنة للتعلم مدى الحياة، وذلك من خلال سبل غير نظامية تحظى بموارد وآليات ملائمة ومن خلال حفز التعلم غير الرسمي، بما في ذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥ *«يستند التعلم مدى الحياة، في جوهره، إلى المزج بين التعلم والحياة، ويشمل أنشطة التعلم التي يمارسها الناس من شتى الأعمار (الأطفال والنشء والشباب والكبار والمسنون، سواء من الفتيات أو الفتيان، أو من النساء أو الرجال) في جميع مناحي الحياة (في داخل الأسرة أو المدرسة أو في نطاق المجتمع المحلي أو أماكن العمل أو غير ذلك)، باتّباع طرائق متنوعة (نظامية وغير نظامية وغير رسمية) تستجيب في مجموعها لتشكيلة واسعة من احتياجات ومتطلبات التعلم. وتعتمد النظم التعليمية التي تشجع التعلم مدى الحياة نهجاً كلياً على صعيد قطاع التعليم برمته يشتمل على كل القطاعات والمستويات الفرعية من أجل ضمان توفير فرص للتعلم لجميع الأفراد.» (معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، (بلا تاريخ)، ملاحظة تقنية: التعلم مدى الحياة.*
http://uil.unesco.org/fileadmin/keydocuments/LifelongLearning/en/UNESCOTechNotesLLL.pdf

النهوج الاستراتيجية

١٦ -

بغية تحقيق الهدف ٤ المعني بالتعليم من بين أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق الغايات الأخرى ذات الصلة بالتعليم والواردة في إطار أهداف أخرى للتنمية المستدامة، سيتطلب الأمر تعبئة جهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ترمي إلى تحقيق ما يلي:

- إقامة شراكات فعالة وشاملة للجميع؛
- تحسين السياسات التعليمية والطريقة التي يتم بها العمل المشترك في إطارها؛
- تأمين نظم تعليمية تتسم بقدر عال من الجودة والإنصاف وتشمل الجميع؛
- تعبئة الموارد من أجل تمويل التعليم بشكل ملائم؛
- ضمان تنفيذ جميع الغايات رصدها ومتابعتها واستعراضها.

وثمة مجموعة من النهوج الاستراتيجية (يرد بيانها أدناه) يوصى باتّباعها من أجل العمل على تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ العالمي وتنفيذ جدول أعماله الأكثر طموحاً والأوسع نطاقاً، ومن أجل رصد التقدم في هذا السبيل. فبالاستناد إلى الدروس المستفادة في مجال التعليم للجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تستثمر الدول في ميدان النهوج المبتكرة والقائمة على الشواهد والفعالة التكلفة لتمكين جميع الأفراد من الانتفاع بتعليم جيد والمشاركة في هذا التعليم والتعلم من خلاله وإتمام مراحله، وأن توسع نطاق تطبيق هذه النهوج، مع التركيز بوجه خاص على الفئات التي يكون الوصول إليها في غاية الصعوبة في جميع السياقات. ويرد بالإضافة إلى ذلك وفي إطار كل غاية من الغايات وصف لاستراتيجيات إرشادية خاصة بها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجيات ذات طابع عام وستتطلب من الحكومات أن تكيفها على النحو الملائم وفقاً لظروف كل بلد وأولوياته.

تدعيم السياسات والخطط والتشريعات والنظم

١٧ -

ثمة عدد من الوثائق التقنينية الدولية تحمي الحق الأساسي للإنسان في التعليم. فتوجد صكوك قانونية ملزمة في شكل معاهدات واتفاقيات واتفاقات وبروتوكولات، كما توجد وثائق تقنينية في شكل توصيات وإعلانات[١٧] ذات وزن سياسي ومعنوي، أنشأت إطاراً تقنينياً دولياً متيناً للحق في الانتفاع بالتعليم بدون تمييز أو استبعاد. وينبغي أن تقوم الحكومات بقيادة عمليات استعراض تشاركية ومتعددة الأطراف المعنية بغية استحداث قياسات تبين مدى وفائها بالتزاماتها وتكفل وجود أطر سياسية وقانونية قوية تتيح الأساس والظروف اللازمة لتوفير تعليم جيد وتأمين استمراره.

١٨ -

وينبغي لدى تطبيق جدول الأعمال الجديد، أن يجري التركيز على توافر الكفاءة والفعالية والإنصاف في النظم التعليمية. فيجب أن تصل النظم التعليمية إلى الفئات التي تعاني اعتيادياً من الاستبعاد أو من خطر التهميش، وأن تجتذب هذه الفئات وأن تعمل على استبقائها في داخل هذه النظم. ولضمان تعليم جيد وتأمين الظروف المناسبة لتحقيق نتائج تعليمية فعلية، ينبغي أن تضطلع الحكومات بتدعيم النظم التعليمية عن طريق إنشاء وتحسين آليات فعالة ملائمة وشاملة للجميع في مجالات الإدارة والمساءلة، وضمان الجودة، وإقامة نظم معلومات لإدارة شؤون

التعليم، وإجراءات وآليات شفافة وفعالة للتمويل، وترتيبات الإدارة المؤسسية، وأن تكفل توافر بيانات رصينة ومؤاتية يسهل الاطلاع عليها. ويجب تسخير الابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تدعيم النظم التعليمية ونشر المعارف وإتاحة إمكانيات الانتفاع بالمعلومات، وتعزيز التعلم الجيد والفعال والتعاون وتشاطر أفضل الممارسات وتكييفها لظروف البلد والمنطقة المعنية.

التشديد على الإنصاف والإدماج والمساواة بين الجنسين

١٩ –

ينبغي إعداد أو تحسين السياسات والخطط المشتركة بين القطاعات بما يتماشى مع مجمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بغية معالجة العقبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحرم ملايين الأطفال والشباب والكبار من التعليم والتعلم الجيد. كما ينبغي أن توضع على الصعيد الوطني مؤشرات مرجعية مؤقتة وعلامات للتدرج. ويجب أن يشمل ذلك إدخال تغييرات حسب مقتضى الحال في المضامين والنهوج والبنى التعليمية وفي استراتيجيات التمويل بغية الاهتمام بأوضاع الأطفال والشباب والكبار المستبعدين. ويمكن أن تشتمل السياسات والاستراتيجيات القائمة على الشواهد القضاء على العقبات ذات الصلة بالتكاليف عن طريق وسائل مثل برامج التحويلات النقدية، وتوفير وجبات أو تغذية مدرسية وخدمات صحية، وإتاحة مواد تدريسية وخدمات النقل، وبرامج «الفرصة الثانية»/إعادة الإلحاق بالتعليم، ومرافق المدارس الشاملة، وتدريب المعلمين في مجال التعليم الشامل للجميع، واعتماد سياسات بشأن اللغات من أجل معالجة الاستبعاد. ولقياس مستوى التهميش في مجال التعليم ووضع أهداف للحد من عدم الإنصاف ورصد التقدم في العمل نحو تحقيقها، ينبغي أن تضطلع جميع البلدان بجمع وتحليل واستخدام بيانات تفصيلية موزعة حسب الخصائص المحددة لفئات معينة من السكان، وأن تكفل اضطلاع المؤشرات بقياس التقدم المحرز في العمل من أجل الحد من أشكال التفاوت.

٢٠ –

وبغية تأمين المساواة بين الجنسين، يجب أن تعمل النظم التعليمية بصورة صريحة على القضاء على أشكال الغبن والتمييز القائمة على نوع الجنس والناجمة عن مواقف وممارسات اجتماعية وثقافية وأوضاع اقتصادية. وينبغي أن تطبق الحكومات والشركاء سياسات وخططاً وبيئات للتعلم تراعي قضايا الجنسين، وأن تعمم مراعاة قضايا الجنسين في تدريب المعلمين وعمليات رصد المناهج الدراسية، وأن تزيل أشكال التمييز والعنف في التعليم القائمة على أساس نوع الجنس من المؤسسات التعليمية لضمان المساواة في تأثير التدريس والتعلم على الفتيات والفتيان والنساء والرجال، وللقضاء على الأفكار النمطية والمضي قدماً في تحقيق المساواة بين الجنسين. كما ينبغي استحداث مقاييس لضمان الأمان الشخصي للفتيات والنساء في المؤسسات التعليمية وفي طريقهن إلى المدارس والعودة منها وذلك في كل الأوضاع، وخصوصاً في ظل أوضاع النزاع والأزمات.

٢١ –

وبالنظر إلى شدة الصعوبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الانتفاع بفرص التعليم الجيد، وإلى نقص البيانات اللازمة لدعم اتخاذ تدابير فعالة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان انتفاع الأطفال والشباب والكبار ذوي الإعاقة من التعليم والتعلم الجيدين وحصولهم على نتائج في هذا التحصيل.

التركيز على الجودة والتعلم

٢٢ -

إن زيادة الانتفاع بالتعليم يجب أن تقترن بتدابير لتحسين نوعية التعليم والتعلم وجدواهما. فينبغي أن تكون المؤسسات والبرامج التعليمية مزوَّدة بالموارد الملائمة وعلى نحو منصف، وتتوافر لها مرافق مأمونة وتراعي البيئة ويسهل الانتفاع بها، وتحظى بعدد كاف من المعلمين والمربين الجيدين الذين يستخدمون نهوجاً تدريسية تعاونية وفعالة تركز على الدارسين، كما تتوافر لها الكتب وغير ذلك من مواد التعلم ومن الموارد ووسائل التكنولوجيا التعليمية المفتوحة التي لا تنطوي على التمييز وتفضي إلى التعلم وتكون يسيرة الاستخدام وملائمة للسياق المحلي وفعالة التكلفة ويمكن أن ينتفع بها الجميع، سواء كانوا أطفالاً أو شباباً أو كباراً راشدين. وينبغي اعتماد سياسات وقواعد تنظيمية خاصة بالمعلمين تكفل امتلاك المعلمين والمربين للقدرات اللازمة كما تكفل حشدهم بصورة ملائمة ومكافأتهم بأجور مناسبة وحصولهم على تدريب جيد وامتلاكهم للكفاءة المهنية والحماس، وتضمن تنسيبهم بصورة منصفة وفعالة عبر النظام التعليمي كله، وانتفاعهم بالدعم من نظم ذات موارد جيدة وتدار بكفاءة وفعالية. وينبغي استحداث نظم وممارسات لتقييم مدى جودة التعلم تشتمل على تقييم المدخلات والبيئات والعمليات والنواتج، أو تحسين هذه النظم والممارسات. ويجب تحديد نواتج مجدية لعملية التعلم تحديداً جيداً، سواء على صعيد المجالات المعرفية أو المجالات غير المعرفية، وتقييم هذه النواتج بصورة مستمرة وذلك كجزء لا يتجزأ من عملية التدريس والتعلم. فإن التعليم الجيد يتضمن تنمية المهارات والقيم والمواقف والمعارف التي تمكّن المواطنين من التمتع بموفور الصحة والسعادة في حياتهم واتخاذ قرارات مستنيرة والتصدي للتحديات المحلية والعالمية. وسوف يتطلب التركيز على الجودة والابتكار كذلك تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

تعزيز التعلم مدى الحياة

٢٣ -

ينبغي أن تتوافر فرص التعلم ومواصلة التعلم لجميع الفئات العمرية، بما فيها فئة الكبار. فينبغي أن تتضمن النظم التعليمية إمكانيات للتعلم مدى الحياة ابتداءً من المهد، تكون متاحة للجميع وعلى جميع مستويات التعليم، وذلك من خلال استراتيجيات وسياسات مؤسسية وبرامج مزودة بالموارد الملائمة، وشراكات قوية قائمة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. ويتطلب ذلك توفير مسارات متعددة ومرنة للتعلم مع توافر مداخل ومنافذ لإعادة الدخول إلى النظام التعليمي في جميع الأعمار والمستويات التعليمية، ونقاط ارتباط قوية بين البنى النظامية وغير النظامية، وآليات للاعتراف بالمعارف والمهارات والكفاءات التي تُكتسب عن طريق التعليم غير النظامي وغير الرسمي وللتصديق عليها واعتمادها. ويشتمل التعليم مدى الحياة، أيضاً، على الانتفاع بصورة منصفة ومتزايدة بفرص التعليم والتدريب الجيدين في المجال التقني والمهني وبفرص التعليم العالي والبحث، مع إيلاء العناية الواجبة لضمان الجودة.

٢٤ -

وثمة حاجة إلى اعتماد تدابير خاصة وتوفير مزيد من التمويل للاهتمام باحتياجات الكبار الدارسين واحتياجات ملايين الأطفال والشباب والكبار الذين لا يزالون أميين. كما ينبغي إتاحة فرص لجميع الشباب والكبار، ولا سيما للفتيات والنساء، من أجل أن يحصلوا على مستويات ملائمة ومعترف بها من الكفاءة الوظيفية في القراءة والكتابة والحساب وعلى المهارات الحياتية اللازمة وعلى عمل لائق. فالأمر الهام هو أنه يجب توفير فرص للتعلم والتعليم والتدريب للكبار. وينبغي استخدام نهوج مشتركة بين القطاعات تشمل مجالات التعليم، والعلوم والتكنولوجيا، والأسرة، والعمالة، والتنمية الصناعية والاقتصادية، والهجرة والاندماج، والمواطنة، والرعاية الاجتماعية، والسياسات العامة للتمويل.

الاهتمام بالتعليم في حالات الطوارئ

٢٥ -

إن الكوارث الطبيعية والأوبئة والنزاعات وما ينجم عنها في داخل البلدان أو عبر الحدود من عمليات نزوح، يمكن أن تترك أجيالاً كاملة تعاني من هذه الصدمات وتظل محرومة من التعليم وغير مؤهلة للمساهمة في تحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي لبلدانها أو لمناطقها. وتشكل أوضاع الأزمة عائقاً رئيسياً أمام الانتفاع بالتعليم، وقد أوقفت عجلة التقدم خلال العقد المنصرم، بل وقلبت في بعض الحالات اتجاه مسار هذا التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع. فإن التعليم في ظل أوضاع الطوارئ يوفر حماية مباشرة ومعارف ومهارات تسهم في إنقاذ الأرواح ويقدم دعماً نفسانياً للمتأثرين بالأزمات. كما أنه يزود الأطفال والشباب والكبار بالمهارات اللازمة للوقاية من الكوارث والنزاعات والأمراض ولبناء مستقبل قائم على الاستدامة.

٢٦ -

لذلك يجب أن تُتخذ إجراءات لتنمية نظم تعليمية تشمل الجميع وتتسم بالاستجابة والقدرة على الصمود من أجل تلبية احتياجات الأطفال والشباب والكبار في ظل أوضاع الطوارئ، بما فيهم النازحون داخلياً واللاجئون. وينبغي الاسترشاد في عمليات التخطيط والاستجابة بمبادئ الوقاية والتأهب والتجاوب وبالمبادئ التوجيهية الدولية، مثل المعايير الدنيا للتعليم التي وضعتها الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ. وينبغي أن تستبق الخطط والسياسات الخاصة بقطاع التعليم المخاطر وأن تشتمل على تدابير للاستجابة للاحتياجات التعليمية للأطفال والكبار في أوضاع الأزمات، كما ينبغي أن تعزز السلامة والصمود والتلاحم الاجتماعي بهدف الحد من مخاطر النزاع والكوارث الطبيعية. وينبغي الاضطلاع على جميع المستويات بتدعيم قدرة الحكومات والمجتمع المدني على الحد من مخاطر الكوارث، وتوفير التعليم في مجال السلام، والتكيف مع تغير المناخ، والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، بغية التخفيف من المخاطر وتأمين توافر التعليم في جميع المراحل، ابتداءً من مرحلة الاستجابة وانتهاءً بمرحلة الانتعاش. فينبغي أن توجد استجابات ونظم منسقة تنسيقاً جيداً على المستوى الوطني والإقليمي والدولي تتيح التأهب لمواجهة الطوارئ والاستجابة لها و«إعادة البناء» على نحو أفضل من أجل قيام نظم تعليمية أكثر أمناً وإنصافاً.

٢٧ -

وينبغي أن تبذل الأطراف المعنية كل ما في وسعها من جهود لضمان حماية المؤسسات التعليمية بوصفها مناطق للسلام وخالية من العنف، بما في ذلك أشكال العنف القائم على نوع الجنس التي تمارس في المدارس. وينبغي استحداث تدابير لحماية النساء والفتيات في مناطق النزاع. ويجب أن تكون المدارس والمؤسسات التعليمية - وطرق الوصول إليها والعودة منها إلى المنزل - بمنأى عن الهجمات وعن عمليات التجنيد القسري والاختطاف وأعمال العنف الجنسي. كما يجب اتخاذ تدابير لإنهاء حالات الإفلات من العقاب الخاصة بالأشخاص والمجموعات المسلحة التي تهاجم المؤسسات التعليمية.

الغايات والاستراتيجيات الإرشادية

٢٨ -

إن الغايات المرتبطة بهدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ هي غايات محددة وقابلة للقياس وتسهم بصورة مباشرة في تحقيق الهدف الشامل. وهي تعبّر عن مستوى عالمي للطموح ينبغي أن يشجع البلدان على السعي في إسراع عجلة التقدم. كما أنها تنطبق على جميع البلدان وتراعي مختلف الظروف ومستويات التنمية على الصعيد الوطني وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وسوف يؤدي العمل تحت لواء القيادة الوطنية إلى تحقيق التغيير بالاستناد إلى شراكات فعالة متعددة الأطراف المعنية بالإضافة إلى التمويل. ويُنتظر من الحكومات أن تترجم الغايات العالمية إلى غايات قابلة للتحقيق على المستوى الوطني وتستند إلى أولوياتها التعليمية واستراتيجياتها وخططها الإنمائية وطرائق تنظيم نظمها التعليمية وقدراتها المؤسسية ومواردها المتاحة. ويتطلب ذلك وضع مؤشرات مرجعية مؤقتة ملائمة (تخص، مثلاً، عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢٥) وذلك في سياق عملية تشمل الجميع وتتسم بالشفافية والمساءلة بشكل كامل، وتضم جميع الشركاء كي يتوافر شعور بملكية العمل على المستوى الوطني وكي يكون هناك فهم مشترك. ويمكن وضع مؤشرات مرجعية مؤقتة بالنسبة إلى كل غاية من الغايات من أجل أن تشكّل معالم مرحلية للتنفيذ على المستوى الكمي تُستخدم لاستعراض مدى التقدم العام المحرز نحو تحقيق الغايات الأطول أجلاً. وينبغي أن تستند هذه المؤشرات المرجعية إلى آليات الإبلاغ القائمة، حسب الاقتضاء. فإنه لا غنى عن وجود هذه المؤشرات المرجعية المؤقتة لضمان المساءلة بشأن أي قصور يحدث في تحقيق الغايات الأطول أجلاً.

الغاية ٤,١:

ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠

٢٩ -

على الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز منذ عام ٢٠٠٠، كان ما يقدّر بـ ٥٧ مليون طفل في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي و٦٥ مليون مراهق ومراهقة في سن الالتحاق بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي - وأغلبهم من الفتيات - لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس في عام ٢٠١٣[١٨]. كما أن كثيراً من الأشخاص الملتحقين بالمدارس لا يكتسبون المعارف والمهارات الأساسية، إذ تفيد البيانات بأن ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون طفل في العالم ممن بلغوا سن التعليم الابتدائي وأمضى أكثر من ٥٠٪ منهم ما لا يقل عن أربع سنوات في المدرسة لم يكتسبوا ما يكفي من مهارات القراءة والكتابة والحساب لبلوغ معايير التعلّم الدنيا[١٩].

٣٠ -

فينبغي أن يكون توفير ١٢ سنة من التعليم الابتدائي والثانوي الجيد والمنصف والشامل للجميع والممول من الأموال العامة، ومنها ٩ سنوات[٦] على الأقل من التعليم الإلزامي، أمراً مضموناً للجميع، بلا تمييز. ويتضمن توفير التعليم المجاني إزالة العقبات المتعلقة بالتكلفة والتي تعترض التعليم الابتدائي والثانوي. ويتطلب الأمر اتخاذ تدابير فورية ومركّزة الهدف ومستدامة من أجل توفير فرص للتعليم والتدريب الجيدين لصالح الأعداد الكبيرة من الأطفال والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس.

٣١ -

كما ينبغي أن يكون جميع الأطفال، لدى إتمامهم لكامل دورة التعليم الابتدائي والثانوي، قد اكتسبوا اللبنات الأساسية من مهارات القراءة والكتابة والحساب وحققوا مجموعة من نتائج التعلم المجدية على النحو الذي تحدده وتقيسه المناهج الدراسية والمعايير الرسمية، بما في ذلك المعارف الخاصة بالمواد الدراسية والمهارات المعرفية وغير المعرفية[٧] [٢٠] التي تمكّن الأطفال من تنمية كامل قدراتهم الشخصية.

٦ *وهي السنوات التسع الأولى من التعليم النظامي، أي الفترة المتراكمة للمستويين إسكد ١ وإسكد ٢؛ والمستوى إسكد ١ هو مستوى التعليم الابتدائي الذي يستغرق اعتيادياً مدة ست سنوات (مع اختلافات فيما بين البلدان تتراوح بين ٤ و٧ سنوات)، والمستوى إسكد ٢ هو مستوى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي وتستغرق اعتيادياً مدة ثلاث سنوات (مع وجود اختلافات في هذه المدة أيضاً). (معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠١٢. التصنيف الدولي الموحد للتعليم: إسكد ٢٠١١ (www.uis.unesco.org/Education/Documents/isced -2011 -ar.pdf*

٧ *مع العلم بأن ثمة نقاشاً يدور حول عبارة «المهارات غير المعرفية» وأن هناك عبارات أخرى تستخدم عوضاً عنها، ومنها عبارات «مهارات القرن الحادي والعشرين»، و«المهارات الشخصية»، و«المهارات المستعرضة»، و«المهارات القابلة للنقل»؛ ومهارات المواطنة العالمية، والدراية الإعلامية، والدراية في مجال المعلومات، وغير ذلك.*

٣٢ -

ولا يمكن تحقيق نتائج فعالة ومجدية في التعلم إلا بتوفير مدخلات وعمليات تدريس جيدة النوعية تمكّن جميع الدارسين من اكتساب معارف ومهارات وكفاءات مجدية. ويتسم البعد الخاص بالإنصاف بنفس القدر من الأهمية: فينبغي وضع سياسات لمعالجة التوزيع غير المتكافئ لفرص ونتائج التعلم بين المناطق، وفيما بين الأسر، والجماعات الإثنية، وبوجه أخص فيما بين مدارس وقاعات دراسية متنوعة. وتتطلب معالجة التفاوت وتأمين الاندماج على صعيد توفير التعليم وتحقيق نتائج تعليمية جيدة أن يجري التعمق في فهم التدريس والتعلم في ظل بيئة محددة للتعلم. ففي السياقات المتعددة اللغات، ينبغي تشجيع التدريس والتعلم باللغة الأولى أو باللغة الأم، مع مراعاة أشكال التباين، عند الإمكان، في الظروف والقدرات والسياسات القائمة على المستويين الوطني ودون الوطني. وبالنظر إلى تزايد التكافل الاجتماعي والبيئي على الصعيد العالمي، يوصى أيضاً بأن يتاح تعليم لغة أجنبية واحدة على الأقل وذلك في شكل مادة دراسية.

٣٣ -

وينبغي، علاوة على ذلك، أن يوجد فهم مشترك واستراتيجيات قادرة على الاستمرار من أجل قياس التعلم بطرائق تكفل انتفاع جميع الأطفال والشباب، بصرف النظر عن الظروف التي يعيشون فيها، بتعليم جيد ومجد، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان والفنون والمواطنة. وتتمثل أفضل طريقة لتنمية هذا الفهم في تحسين توافر بيانات منهجية وموثوقة ومحدَّثة يتم الحصول عليها من خلال عمليات التقييم المرتبطة بأنشطة التدريب و/أو عمليات التقييم المستمر (في قاعات الدرس)، وعمليات التقييم النهائي، على جميع المستويات. ويتطلب توفير الجودة أيضاً وجود نظم لإدارة شؤون المعلمين والحوكمة، وآليات للمساءلة، والتزام قوي بالتمويل من القطاع العام.

٣٤ -

استراتيجيات إرشادية:

- وضع سياسات وتشريعات تكفل توفير ١٢ سنة من التعليم الابتدائي والثانوي الجيد المنصف المجاني الشامل للجميع والممول من الأموال العامة، ومنها ٩ سنوات على الأقل من التعليم الإلزامي، وذلك لجميع الأطفال وعلى نحو يفضي إلى تحقيق نتائج مجدية في التعلم. وينبغي أن تزيد البلدان عدد سنوات التعليم المجاني والإلزامي من أجل تحقيق مستويات المؤشرات المرجعية العالمية، مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية.
- تحديد معايير ومراجعة المناهج الدراسية من أجل ضمان جودتها وجدواها بالنسبة إلى السياق المعني، بما في ذلك ما يتعلق بالمهارات والكفاءات والقيم والثقافة والمعارف ومراعاة قضايا الجنسين.
- تعزيز كفاءة وفعالية المؤسسات والقيادة المدرسية وإدارة المدارس، من خلال إشراك المجتمعات المحلية بقدر أكبر، بما في ذلك إشراك الشباب والآباء في إدارة المدارس.
- تخصيص الموارد على نحو أكثر إنصافاً بين المدارس التي تحظى بوضع اجتماعي- اقتصادي جيد والمدارس التي تعاني أوضاع الحرمان.
- تشجيع التعليم بلغتين والتعليم بعدة لغات في السياقات المتعددة اللغات، وذلك ابتداءً بالتعلم المبكر باللغة الأولى للطفل أو بلغته الأم.

- إتاحة طرائق بديلة في التعلم والتعليم للأطفال والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس، سواء في مرحلة التعليم الابتدائي أو مرحلة التعليم الثانوي، وإتاحة صيغ للمعادلة والربط بين البرامج تعترف بها الدولة وتصادق عليها، بغية تأمين التعلم المرن في الإطارين النظامي وغير النظامي، بما في ذلك في ظل أوضاع الطوارئ.
- إعداد نظم أمتن وأشمل للتقييم من أجل تقييم نتائج التعلم في مواضع هامة من المسار التعليمي، بما في ذلك خلال مرحلة التعليم الابتدائي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي وفي نهاية هاتين المرحلتين، وعلى نحو يعبّر عن مستويات المهارات المعرفية وغير المعرفية. وينبغي أن تشمل هذه النظم تقييم المهارات التأسيسية للقراءة والكتابة والحساب، إضافة إلى تقييم المهارات غير المعرفية. وتصميم تقييمات خاصة بالأنشطة التدريبية وذلك كجزء لا يتجزأ من عملية التعليم والتعلم على جميع المستويات، مع ربط ذلك ربطاً مباشراً بأساليب التعليم.

الغاية ٤,٢:

ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠٣٠

٣٥ –

إن الرعاية والتربية اللتين تقدمان في مرحلة الطفولة المبكرة، منذ الولادة، ترسيان الأسس اللازمة لضمان نمو الأطفال ورفاههم وصحتهم في الأجل الطويل. فتتيح هذه الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بناء الكفاءات والمهارات التي تمكّن الناس من التعلم خلال مراحل الحياة ومن كسب العيش. ويفضي الاستثمار لصالح صغار الأطفال، وخصوصاً منهم أطفال الفئات المهمشة، إلى أعظم التأثيرات في الأجل الطويل على صعيد النمو والنتائج التعليمية[٢١]. كما أن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تتيحان الاضطلاع في وقت مبكر بتشخيص أشكال الإعاقة وتحديد الأطفال المعرضين لخطر الإصابة بإعاقات، وهو ما ييسر على الآباء ومزودي الرعاية الصحية والمربين التخطيط على نحو أفضل لاتخاذ تدابير ولتصميم هذه التدابير وتنفيذها بصورة مؤاتية من أجل تلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، والحد بأكبر قدر ممكن من أشكال التأخر في النمو وتحسين نتائج التعلم وتأمين الاندماج ودرء التهميش. وخلال الفترة منذ عام ٢٠٠٠، ازداد الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي بمقدار الثلثين تقريباً، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة القيد الإجمالية في هذا التعليم من ٣٥٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨٪ في عام ٢٠١٥[٢٢]. وعلى الرغم من هذا التقدم، ما زال صغار الأطفال في أنحاء كثيرة من العالم لا يتلقون من الرعاية والتربية ما يؤهلهم لتنمية كامل طاقاتهم.

٣٦ -

وتشمل الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة توافر الصحة والتغذية الملائمتين، ووجود حفز في إطار المنزل والمجتمع المحلي والبيئة المدرسية، والحماية من التعرض للعنف، والاهتمام بنمو القدرات الذهنية واللغوية وبالتنشئة الاجتماعية والنمو البدني. فإن السنوات القليلة الأولى من العمر هي الفترة التي يحدث فيها الجزء الأهم من نمو المخ، ويبدأ فيها الأطفال التركيز على تكوين مفاهيمهم عن الذات وعن العالم المحيط بهم، ويكوّنون الأسس الأولى لأن يصبحوا مواطنين يتمتعون بالصحة ويهتمون بما حولهم ويتحلون بالقدرة على التنافس ويساهمون في حياة المجتمع. وترسي الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة الأساس للتعلم مدى الحياة وتعززان رفاه الأطفال وتتيحان تحضيرهم تدريجياً لدخول المدارس الابتدائية، وهي مرحلة انتقال هام كثيراً ما تقترن بتزايد التوقعات على صعيد ما ينبغي أن يعرفه الطفل وما ينبغي أن يستطيع القيام به. والمقصود بعبارة «الاستعداد لدخول المدرسة الابتدائي» هو بلوغ المعالم الرئيسية للنمو فيما يتعلق بمجموعة من المجالات، بضمنها امتلاك مستوى ملائم من مقومات الصحة والتغذية، ومستوى يتناسب مع عمر الطفل على صعيد اللغة والمقدرة الذهنية والنمو الاجتماعي والعاطفي. ولضمان هذا الاستعداد، من الأهمية بمكان أن ينتفع جميع الأطفال بنمو جيد وشامل في مرحلة الطفولة المبكرة وبالرعاية والتربية لجميع الأعمار في هذه المرحلة. ويجدر توفير سنة واحدة من التعليم قبل الابتدائي الجيد المجاني والإلزامي يقدمه مربون ذوو إعداد جيد. وينبغي أن يتم ذلك مع مراعاة مختلف الظروف والقدرات ومستويات التنمية والموارد والبنى الوطنية. كما أن من المهم أهمية أساسية أن يجري رصد نمو الأطفال وتعلمهم ابتداءً من مرحلة مبكرة، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى النظام. ومن المهم بالمثل أن تكون المدارس جاهزة لاستقبال الأطفال وقادرة على توفير فرص للتعليم والتعلم تناسب مستويات نموهم وتفضي إلى تحقيق أكبر الفوائد للأطفال الصغار.

٣٧ -

استراتيجيات إرشادية:

- وضع سياسات وتشريعات متكاملة وشاملة للجميع تكفل توفير ما لا يقل عن عام واحد من التعليم قبل الابتدائي الجيد المجاني والإلزامي، مع إيلاء اهتمام خاص للوصول إلى أطفال الفئات الأفقر والأشد حرماناً من خلال خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. ويشمل ذلك تقييم سياسات وبرامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بغية تحسين نوعيتها.
- وضع سياسات واستراتيجيات متعددة القطاعات ومتكاملة للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تستند إلى تنسيق بين الوزارات المسؤولة عن التغذية، والصحة، والرعاية الاجتماعية وحماية الطفل، والمياه/الإصحاح، والعدالة، والتربية؛ وتخصيص موارد ملائمة لتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات.
- صياغة سياسات واستراتيجيات وخطط عمل واضحة لتكريس القدرات المهنية للعاملين في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وذلك عن طريق تعزيز ورصد تطورهم المهني وأوضاعهم وظروف عملهم.

- تصميم وتنفيذ برامج وخدمات وبنى أساسية متكاملة وجيدة وشاملة للجميع ويسهل الانتفاع بها مخصصة للطفولة المبكرة وتشمل مجالات الصحة، والتغذية، والحماية والاحتياجات التعليمية، ولا سيما للأطفال ذوي الإعاقة، ومساندة الأسر بوصفها الجهة الأولى التي تزود الأطفال بالرعاية.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن الغايتين ٤,٣ و٤,٤ مترابطتان ترابطاً وثيقاً على الرغم من تناول كل منهما، فيما يلي، على حدة.

الغاية ٤,٣:

ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠

٣٨ –

كثيراً ما لا تتوافر فرص كافية للوصول إلى مستويات التعليم العالي، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، مما يؤدي إلى وجود نقص في المعارف تترتب عليه آثار جدية على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، لا بد من الحد من العقبات التي تحول دون تنمية المهارات وتعيق التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ابتداءً من مرحلة التعليم الثانوي ووصولاً إلى التعليم العالي، بما فيه التعليم الجامعي، ولا بد من توفير فرص للتعلم مدى الحياة للشباب والكبار.

٣٩ –

ويجري تقديم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في مستويات تعليمية مختلفة. وكان الالتحاق بهذا التعليم والتدريب في عام ٢٠١٣ يمثل حوالي ٢٣٪ من مجموع القيد في المرحلة العليا من التعليم الثانوي. وقد اتخذ عدد من البلدان تدابير للتوسع في تقديم التعليم المهني كي يقدم أيضاً على مستوى التعليم العالي (مستوى إسكد ٥).

٤٠ –

وقد حدث توسع سريع في جميع أشكال التعليم العالي[٨]، فازداد مجموع القيد فيه من ١٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩٩ مليون نسمة في عام ٢٠١٣[٢٣]. بيد أنه يوجد تفاوت واسع النطاق في الانتفاع بالتعليم العالي، ولا سيما على المستوى الجامعي، يستند إلى نوع الجنس، أو الأصل الاجتماعي أو الإقليمي أو الإثني، أو السن، أو الإعاقة. وتتعرض الإناث لأشكال من الغبن في هذا الصدد في البلدان المنخفضة الدخل، بينما يتعرض الذكور لأشكال الغبن في البلدان المرتفعة الدخل.

٨ *يقوم التعليم العالي على أساس التعليم الثانوي وهو يوفر أنشطة التعلّم في مجالات تعليمية تخصصية، ويرمي إلى تحقيق التعلّم بدرجة عالية من التعقيد والتخصص. ويتضمن عموماً ما يُعرف بالتعليم الجامعي، إلا أنه يشمل أيضاً تعليماً مهنياً أو تقنياً متقدماً. وهو يتألف من المستويات ٥ (دورات التعليم العالي القصيرة الأمد) و٦ (مستوى البكالوريوس أو ما يعادله) و٧ (مستوى الماجستير أو ما يعادله) و٨ (مستوى الدكتوراه أو ما يعادله) من التصنيف الدولي المقنن للتعليم (إسكد). ويكون مضمون برنامج التعليم العالي أكثر تعقيداً وأرقى مستوى من مضمون البرنامج في المستويات الأدنى (معهد اليونسكو للإحصاء (٢٠١٢)، التصنيف الدولي المقنن للتعليم: إسكد ٢٠١١ www.uis.unesco.org/Education/Documents/isced -2011 -ar.pdf*

٤١ -

وإضافة إلى تعليم مهارات وظيفية، تضطلع مؤسسات التعليم العالي والجامعات بدور أساسي في حفز التفكير النقدي والإبداعي وفي تكوين ونشر المعارف من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والإيكولوجية والاقتصادية. وتتسم مؤسسات التعليم العالي والجامعات بأهمية أساسية بالنسبة إلى تعليم أخصائيي العلوم والخبراء والقادة للمستقبل. كما أنها تضطلع من خلال وظيفتها في مجال البحوث، بدور أساسي في تكوين المعارف ودعم تنمية القدرات التحليلية والإبداعية التي تيسر إيجاد الحلول للمشكلات المحلية والعالمية في جميع مجالات التنمية المستدامة.

٤٢ -

ويتمثل اتجاه آخر في تزايد حراك العاملين والدارسين وتزايد تدفق الطلاب إلى الخارج سعياً إلى الحصول على درجات علمية أرقى. ونتيجة لذلك، أصبح مجال قابلية المؤهلات للمقارنة والاعتراف بالشهادات وضمان جودتها مجالاً يدعو إلى الانشغال على نحو متزايد، ولا سيما في البلدان التي تعاني نظمها الإدارية من الضعف. وفي الوقت ذاته، يشكل الحراك في مجال التعليم العالي رصيداً إيجابياً وفرصة ويجب تطويره من أجل تنمية كفاءات الطلاب وقدرتهم على التنافس على الصعيد العالمي.

٤٣ -

وإن بإمكان نظام للتعليم العالي قائم على تصميم جيد وقواعد تنظيمية سليمة ويستند إلى التكنولوجيا والموارد التعليمية المفتوحة وإمكانيات التعليم عن بعد، أن يزيد نطاق الانتفاع بهذا التعليم والإنصاف فيه وجدواه وأن يقلل من سعة الفروق بين ما يتم تعليمه في مؤسسات التعليم العالي، بما فيها الجامعات، وبين ما تطلبه الاقتصادات والمجتمعات. وينبغي القيام تدريجياً بجعل التعليم العالي مجانياً، على نحو يتماشى مع الاتفاقات الدولية السارية.

٤٤ -

ويُعد التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بما في ذلك عمل الجامعات وأنشطة تعلم الكبار وتعليمهم وتدريبهم عناصر هامة في التعلم مدى الحياة. ويقتضي تعزيز التعلم مدى الحياة اعتماد نهج يشمل عموم القطاع ويتضمن إتاحة التعلم في الإطار النظامي وغير النظامي وغير الرسمي لجميع الناس من كل الأعمار، وبوجه أخص فرص التعلم والتعليم والتدريب للكبار. ومن الضروري أن تتاح فرص للانتفاع المنصف للكبار المتقدمين في السن بالجامعات، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة.

٤٥ -

استراتيجيات إرشادية:

- إعداد سياسات مشتركة بين القطاعات بشأن تنمية المهارات المهنية، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي، وللربط بين هذه العناصر؛ وتدعيم الصلات بين العلوم وعمليات رسم السياسات بغية مواكبة تغير الظروف والمحافظة على الجدوى؛ وإقامة شراكات فعالة، ولا سيما بين الجمهور والقطاع الخاص، مع إشراك أرباب العمل والنقابات في تنفيذها.
- تأمين ضمان جودة مؤهلات التعليم العالي مع تأمين قابلية هذه المؤهلات للمقارنة، والاعتراف بها، وتيسير إمكانيات نقل الدرجات المحرزة بين مؤسسات التعليم العالي المعترف بها.

- إعداد سياسات وبرامج لتوفير إمكانيات للتعلم الجيد عن بعد على مستوى التعليم العالي مع توفير تمويل ملائم واستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك استخدام الإنترنت والدروس المفتوحة المتاحة بالاتصال المباشر على نطاق واسع وبطرائق أخرى على أن تفي بالمعايير المقبولة للجودة من أجل تحسين الانتفاع.
- إعداد سياسات وبرامج تعزز وظيفة إجراء البحوث على مستوى التعليم العالي والتعليم الجامعي من خلال الالتحاق في مراحل مبكرة بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وخصوصاً بالنسبة إلى الفتيات والنساء.
- تقوية التعاون الدولي في مجال برامج التعليم والبحوث على صعيد التعليم العالي والجامعي عبر الحدود، بما في ذلك في إطار الاتفاقيات العالمية والإقليمية الخاصة بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، بغية زيادة الانتفاع وتحسين ضمان الجودة وتنمية القدرات.
- تشجيع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي والجامعي، وفرص تعلم الكبار وتعليمهم وتدريبهم، بما يفيد الشباب والكبار من جميع الأعمار والخلفيات الاجتماعية – الاقتصادية بغية تمكينهم من مواصلة ممارسة مهاراتهم وتحسينها وتكييفها، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك القضاء على الحواجز القائمة على أساس نوع الجنس، وكذلك للفئات الضعيفة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ينبغي أن تضطلع مؤسسات التعليم العالي، بما فيها الجامعات، بدعم وتشجيع إعداد سياسات تعنى بتوفير فرص للتعلم الجيد مدى الحياة على أساس منصف.

الغاية ٤,٤:

تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام ٢٠٣٠

٤٦ –

في ظل أوضاع التغير السريع في أسواق العمل، وتنامي البطالة وخصوصاً في صفوف الشباب، والتقدم في السن على صعيد القوى العاملة في بعض البلدان، وحركات الهجرة، والتقدم التكنولوجي، تواجه جميع البلدان ضرورة تنمية معارف الناس والمهارات والكفاءات اللازمة لممارسة عمل لائق ومزاولة الأعمال الحرة واللازمة للحياة[٢٤]. كما أن من المنتظر أن تعنى سياسات التعليم والتدريب في بلدان عديدة بالاحتياجات السريعة التغير التي تقتضي من الشباب والكبار أن يحسّنوا مهاراتهم وأن يكتسبوا مهارات جديدة. وبالتالي، فلا بد من زيادة فرص التعلم وتنويعها باستخدام مجموعة كبيرة من طرائق التعليم والتدريب كي يستطيع جميع الشباب والكبار، ولا سيما الفتيات والنساء، اكتساب المعارف والمهارات والكفاءات المناسبة لممارسة عمل لائق واللازمة للحياة.

٤٧ -

وينبغي التوسع في إمكانيات الانتفاع المنصف بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وذلك إلى جانب ضمان الجودة. فينبغي وضع أولويات واستراتيجيات مناسبة من أجل الربط على نحو أفضل بين التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وبين عالم العمل، سواء في القطاعات النظامية أو غير الرسمية للعمل، بغية تحسين أوضاع هذا التعليم واستحداث مسارات للتعلم تربط بين مختلف الفروع التعليمية وتيسر الانتقال بين المدرسة وعالم العمل. ويجب أن يعترف نظام التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بالمهارات المكتسبة عن طريق التجربة أو في الإطار غير النظامي وغير الرسمي أو المكتسبة في مواقع العمل أو من خلال الإنترنت، وأن يخص هذه المهارات بالتقدير.

٤٨ -

وإن التركيز الضيق على مهارات خاصة بعمل محدد يقلل من قدرات الخريجين على التكيف مع الطلبات السريعة التغير لسوق العمل. لذلك يجب تجاوز إجادة مهارات خاصة بأعمال محددة والتشديد على تنمية المهارات المعرفية وغير المعرفية/القابلة للنقل[٢٥]، مثل القدرة على حل المشكلات، والتفكير النقدي، والإبداع، والعمل الجماعي ضمن فريق، ومهارات الاتصال وتسوية النزاعات، وهي مهارات يمكن ممارستها في طائفة من المجالات المهنية. كما ينبغي إتاحة فرص للدارسين كي يستوفوا مهاراتهم بصورة مستمرة عن طريق التعلم مدى الحياة.

٤٩ -

ومن الأساسي أن يجري تقييم آثار ونتائج السياسات والبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وأن يجري جمع البيانات عن حالات الانتقال من عالم التعلم إلى عالم العمل، وعن مدى قابلية الخريجين للحصول على عمل، مع الاهتمام بجوانب التفاوت.

٥٠ -

استراتيجيات إرشادية:

- جمع واستخدام شواهد عن الطلب على تغيير المهارات بغية الاسترشاد بذلك في تنمية المهارات والحد من أوجه التفاوت والاستجابة لتغيرات سوق العمل وللاحتياجات والظروف المجتمعية ولاحتياجات «الاقتصاد غير الرسمي» والتنمية الريفية.
- إشراك الشركاء العاملين على الصعيد الاجتماعي في تصميم وتقديم برامج للتعليم والتدريب قائمة على الشواهد وذات طابع كلي. وضمان الجودة العالية في المناهج الدراسية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وفي البرامج التدريبية، وتأمين اهتمامها في آن معاً بالمهارات الخاصة بالعمل وبالمهارات غير المعرفية/القابلة للنقل، بما في ذلك مهارات مزاولة الأعمال الحرة، والمهارات الأساسية والمهارات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضمان امتلاك قادة مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والمدرسين العاملين فيها، بما فيهم المدربون والشركات، للمؤهلات/الشهادات اللازمة.

- التشجيع على تنمية أشكال مختلفة للتدريب والتعلم في مواقع العمل وفي قاعات الدرس، عند الإمكان.
- تأمين وجود نظم شفافة وفعالة لضمان الجودة في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وإعداد أطر للمؤهلات.
- تشجيع التعاون في زيادة الشفافية وفي الاعتراف بمؤهلات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني فيما بين البلدان بغية تحسين جودة برامج هذا التعليم والتدريب وتيسير حراك العمال والدارسين وضمان مواكبة هذه البرامج للطلبات المتغيرة لسوق العمل.
- النهوض بمسارات مرنة للتعلم ضمن الإطارين النظامي وغير النظامي؛ وتمكين الدارسين من تجميع ونقل الدرجات التي يحرزونها من أجل الوصول إلى مستويات أعلى؛ والاعتراف بالتعلم السابق وإقراره والمصادقة عليه وإقامة برامج ملائمة للربط بين الفروع، وتوفير خدمات للتوجيه والإرشاد بشأن التطور الوظيفي.

الغاية ٤,٥:

القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠

٥١ –

على الرغم من حدوث تقدم إجمالي في قيد المزيد من الفتيات والفتيان في التعليم الابتدائي، لم يول اهتمام كاف للقضاء على التفاوت بين الجنسين في جميع مستويات التعليم. فعلى سبيل المثال، كان احتمال عدم إتمام مرحلة التعليم الابتدائي لدى أطفال أسر الخُمس الأفقر من بين السكان في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، يزيد بخمسة أضعاف على احتمال عدم إتمام أطفال أسر الخمس الأغنى من بين السكان لهذه المرحلة التعليمية، في حدود عام ٢٠٠٩[٢٦]. كما أن الفقر يزيد من حدة تأثير عوامل أخرى للاستبعاد فيزيد، مثلاً، من شدة التفاوت بين الجنسين.

٥٢ –

فيجب أن يظل الاهتمام بالفقر مسألة أولوية، لأن الفقر ما زال يمثل أكبر حاجز أمام الإدماج على جميع المستويات وفي جميع أنحاء العالم. وبإمكان الاستثمار في التعليم أن يقلل من التفاوت في الدخل، وقد توصلت برامج عديدة إلى إيجاد طرق مبتكرة لمساعدة الأسر والدارسين في التغلب على العقبات المالية التي تقف في وجه التعليم. فيجب الاستثمار في هذه النهوج والتوسع في تطبيقها.

٥٣ –

وبغية توفير التعليم على نحو شامل للجميع، ينبغي أن ترمي السياسات إلى تغيير النظم التعليمية كي تستجيب على نحو أفضل لجوانب التنوع في صفوف الدارسين ولاحتياجاتهم. فهذه مسألة هامة في إعمال الحق في التعليم على أساس المساواة، وتتعلق ليس فقط بالالتحاق بالتعليم، بل وكذلك بالمشاركة والتحصيل فيه بما يشمل جميع الطلاب، مع إيلاء اهتمام خاص للمستبعدين والضعفاء أو المعرضين لخطر التهميش، على النحو المفصل في الفقرة ٥ أعلاه.

٥٤ –

ويمثل عدم المساواة بين الجنسين مسألة تدعو إلى القلق بوجه خاص. فقد كانت التنبؤات تشير إلى

أن التكافؤ بين الجنسين في الانتفاع بالتعليم بحلول عام ٢٠١٥ لن يتحقق سوى في ٦٩٪ من البلدان على مستوى التعليم الابتدائي، وفي ٤٨٪ منها على مستوى التعليم الثانوي[٢٧]. وإذا كان التكافؤ بين الجنسين مفيداً في قياس مدى التقدم، ينبغي أيضاً بذل المزيد من الجهود لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين، إذ إن هدف تحقيق المساواة هو هدف أكثر طموحاً ويعني أن تتوافر لجميع الفتيات والفتيان وجميع النساء والرجال فرص متساوية للتمتع بتعليم جيد جداً وبلوغ مستويات متساوية فيه وجَني فوائد متساوية من هذا التعليم. كما إيلاء اهتمام خاص للمراهقات والشابات اللواتي يتعرضن للعنف القائم على نوع الجنس، ولحالات زواج الأطفال والحمل المبكر والعبء الثقيل للمهام المنزلية والعيش في مناطق فقيرة أو نائية أو ريفية. وثمة سياقات يتعرض فيها الصبيان أيضاً للحرمان؛ فيوجد في بعض المناطق، مثلاً، تأخر في التحاق الصبيان بالتعليم الثانوي والتعليم العالي بالمقارنة مع الفتيات. وكثيراً ما يعبّر انعدام المساواة بين الجنسين في التعليم عن عادات وتمييز على صعيد المجتمع بوجه أعم، ولذلك تكون السياسات الرامية إلى التغلب على هذا النوع من عدم المساواة أكثر فعالية عندما تشكل جزءاً من مجموعة شاملة من التدابير تعنى بتعزيز الصحة والعدالة والحوكمة الرشيدة وبالتخلص من عمل الأطفال. ويوجد تنوع واسع النطاق في السياقات والأسباب الجذرية للتهميش والتمييز والاستبعاد. ويندرج الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والأقليات الإثنية والفقراء ضمن الفئات الضعيفة التي تتطلب الاهتمام بها بوجه خاص وإعداد استراتيجيات مركّزة الهدف من أجلها.

٥٥ -

وسيتطلب الأمر بذل جهود لبناء القدرات والاستثمار لضمان تعميم مراعاة قضايا الجنسين في النظم والبرامج التعليمية، وذلك في سياق تطبيق هذه النظم والبرامج ورصدها وتقييمها ومتابعتها. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة لضمان الأمان الشخصي للفتيات والنساء في داخل المؤسسات التعليمية وخلال ذهابهن إليها وإيابهن منها، وللقضاء على ممارسات العنف القائم على نوع الجنس في داخل المدارس، مع اعتماد سياسات لمكافحة جميع أشكال العنف والتحرش القائمة على نوع الجنس.

٥٦ -

وكثيراً ما تؤدي أوضاع النزاع والأوبئة والكوارث الطبيعية إلى تقويض فرص التعلم المتاحة للأطفال. ففي عام ٢٠١٢، كان قرابة ٢١ مليون نسمة، أو ٣٦٪، من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم يعيشون في مناطق تشهد نزاعات، في حين كانت هذه النسبة تبلغ ٣٠٪ في عام ٢٠٠٠[٢٨]. فمن الأساسي أن يتم الحفاظ على استمرار التعليم في ظل أوضاع الطوارئ والنزاعات وأوضاع ما بعد النزاع وما بعد الكوارث، وأن يجري الاهتمام بالاحتياجات التعليمية للنازحين داخلياً واللاجئين. وإضافة إلى التدابير المقترحة لضمان الاهتمام بالإنصاف والإدماج والمساواة بين الجنسين في إطار جميع الغايات الخاصة بالتعليم، يقترح اتباع الاستراتيجيات التالية:

٥٧ -

استراتيجيات إرشادية:

- الحرص على أن تتضمن السياسات والخطط القطاعية التعليمية وميزانياتها مبادئ عدم التمييز ومراعاة المساواة في التعليم ومن خلاله؛ وإعداد وتنفيذ استراتيجيات عاجلة ومركزة الهدف لصالح الفئات الضعيفة والمستبعدة. ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة.

- ضمان احتواء السياسات والخطط القطاعية وعمليات تخطيط الميزانيات على تقييم المخاطر، والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في التعليم، وعلى مبادرات تلبي احتياجات الأطفال والشباب والكبار المتأثرين بحالات الكوارث والنزاعات والنزوح والأوبئة، بما في ذلك احتياجات النازحين داخلياً واللاجئين. ودعم الآليات والاستراتيجيات دون الإقليمية والإقليمية التي تلبي الاحتياجات التعليمية للنازحين داخلياً واللاجئين.
- تحديد ورصد وتحسين أشكال انتفاع الفتيات والنساء بالتعليم الجيد ومستويات مشاركتهن في هذا التعليم وتحصيلهن فيه ومستوى إتمامهن لمراحله التعليمية. واتخاذ تدابير تركز على الصبيان في الحالات التي يتعرض فيها الصبيان للغبن.
- تحديد العقبات التي تحول دون التحاق الأطفال والشباب من الفئات الضعيفة بالبرامج التعليمية الجيدة، واتخاذ تدابير مقصودة للقضاء على هذه العقبات.
- دعم اعتماد نهج شامل لتمكين المدارس من الصمود لمواجهة آثار الكوارث أياً كان نطاقها. ويشمل ذلك توافر مرافق مدرسية أكثر أماناً، وإدارة حالات الكوارث على صعيد المدارس، والتعليم في مجال الحد من المخاطر، وتنمية القدرة على الصمود.
- توفير إمكانيات التعلم عن بعد، والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانتفاع بالتكنولوجيا الملائمة والبنى الأساسية اللازمة لتيسير بيئة مناسبة للتعلم في المنزل وفي مناطق النزاعات والمناطق النائية، وخصوصاً لصالح الفتيات والنساء والصبيان والشباب من الفئات الضعيفة وغيرها من الفئات المهمشة.
- ضمان اضطلاع الحكومات باستعراض الخطط القطاعية والميزانيات الخاصة بالتعليم، والمناهج الدراسية والكتب المدرسية[٢٩]، مع استعراض أنشطة تدريب المعلمين والإشراف عليهم، كي تكون خالية من الأفكار النمطية عن الجنسين وتعزيز المساواة، وعدم التمييز، وحقوق الإنسان، وتشجيع التعليم المشترك بين الثقافات.
- ضمان استخدام مصادر متعددة للبيانات والمعلومات، بما في ذلك البيانات والمعلومات المستمدة من نظم المعلومات الخاصة بإدارة شؤون التعليم ومن الاستقصاءات الملائمة عن المدارس والأسر، بغية تيسير رصد الاستبعاد الاجتماعي في التعليم. وتعد قاعدة البيانات العالمية عن التفاوت في مجال التعليم مثالاً على الكيفية التي يمكن بها إتاحة هذا النوع من المعلومات لصانعي القرار من أجل اتخاذ التدابير اللازمة.[٩]
- جمع بيانات ذات نوعية أفضل عن الأطفال ذوي الإعاقة، وتصنيف البيانات عن مختلف أشكال الإعاقة والعجز وتقييم مستويات شدتها. وينبغي وضع مؤشرات واستخدام بيانات لتكوين قاعدة من الشواهد بغية استخدامها لأغراض البرمجة ورسم السياسات.

الغاية ٤,٦:

ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام ٢٠٣٠

٥٨ -

تعد القرائية[١٠] جزءاً من الحق في التعليم وتمثل منفعة عامة، وتندرج في صميم التعليم الأساسي وتشكل قاعدة لا غنى عنها للتعلم بصورة مستقلة[٣٠]. وقد تم توثيق فوائد القرائية، ولا سيما لدى النساء، توثيقاً جيداً، وهي فوائد تشمل جملة أمور، منها ارتفاع مستوى المشاركة في سوق العمل، وتأخر الزواج، وتحسن الصحة والتغذية لدى الأطفال والأسر؛ ويسهم كل ذلك بدوره في الحد من الفقر، وإتاحة مزيد من فرص الحياة. وتمثل مهارات الحساب مهارات أساسية: فيعتبر استخدام الأرقام والحسابات والقياسات والمعدلات والأعداد أمراً أساسياً للحياة ومسألة مطلوبة في كل مكان [٣١]. لكن تحسين مهارات القراءة والكتابة والحساب لدى الشباب والكبار ما زال يمثل تحدياً عالمياً. ففي عام ٢٠١٣، كان يوجد في العالم ٧٥٧ مليون نسمة من الكبار (في سن الخامسة عشرة فما فوق)، وثلثاهم من النساء، لم يكونوا يستطيعون القراءة والكتابة[٣٢]. ويُشكّل تدني مهارات القراءة والكتابة والحساب مصدر قلق في جميع بلدان العالم، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل. فيفتقر زهاء ٢٠٪ من الكبار في أوروبا إلى مهارات القراءة والكتابة والحساب التي يحتاجون إليها للمشاركة بصورة كاملة في المجتمع[٣٣]. ويواجه الكبار الذين لديهم ضعف في مهارات القراءة والكتابة والحساب أشكالاً عديدة من الحرمان. فهم معرضون أكثر من غيرهم لاحتمال البقاء من غير عمل، في حين أن الذين يعملون منهم يتلقون أجوراً أقل مما يتلقاه غيرهم، ويلاقون صعوبة أكبر في الاستفادة من الفرص المتاحة في المجتمع وفي ممارسة حقوقهم، إضافة إلى أنهم أكثر عرضة من غيرهم لأن يكونوا في صحة سيئة.

٥٩ -

فينبغي أن يكون جميع الشباب والكبار في العالم قد بلغوا، بحلول عام ٢٠٣٠، مستويات ملائمة ومعترفاً بها للكفاءة في امتلاك المهارات الوظيفية للقراءة والكتابة والحساب[١١] المعادلة للمستويات التي يتم بلوغها بالنجاح في إتمام التعليم الأساسي. وتستند المبادئ والاستراتيجيات والتدابير الخاصة بهذه الغاية إلى فهم معاصر للقرائية، ليس باعتبارها مجرد شكلاً للتعارض بين «الشخص المتعلم» و«الشخص الأمي»، وإنما باعتبارها عملية متواصلة تتكون من مستويات للكفاءة. وتعتمد المستويات المطلوبة في مهارات القراءة والكتابة وكيفية استخدامها على سياقات محددة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدور اللغة الأولى للدارسين في اكتساب مهارات القراءة والكتابة

٩ *يمكن الاطلاع على قاعدة البيانات هذه على العنوان الإلكتروني التالي: www.education -inequalities.org*

١٠ *تعرّف القرائية بأنها القدرة على تحديد الأمور وفهمها وتفسيرها وعلى الإبداع والتواصل والحساب باستخدام المواد المطبوعة والمكتوبة المرتبطة بسياقات متنوعة. فإن القرائية تمثل عملية تعلّم متواصلة تمكّن كل فرد من تحقيق أهدافه وتنمية معارفه وقدراته ومن المشاركة بصورة كاملة في مجتمعه المحلي وفي المجتمع ككل. اليونسكو، ٢٠٠٥*
Aspects of Literacy Assessment: Topics and issues from the UNESCO Expert Meeting, 10–12 June 2003. http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001401/140125eo.pdf

١١ *يُعد متعلماً وظيفياً كل شخص يستطيع ممارسة جميع الأنشطة التي تتطلب معرفة القراءة والكتابة ويقتضيها حسن سير الأمور في جماعته ومجتمعه، ويستطيع أيضاً مواصلة استخدام القراءة والكتابة والحساب من أجل تنميته الشخصية وتنمية مجتمعه» (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٦، القرائية من أجل الحياة، الصفحة ٢٢، اليونسكو، ٢٠٠٥*
(http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001416/141639a.pdf)

والحساب وفي التعلم. فينبغي أن تستجيب برامج ومنهجيات محو الأمية لاحتياجات الدارسين وأوضاعهم، بما في ذلك من خلال تقديم برامج ثنائية اللغة لمحو الأمية تكون مرتبطة بالسياق المعني ومشتركة بين الثقافات ضمن إطار التعلم مدى الحياة. كما ينبغي أن يكون توفير تعليم الحساب، وهو مجال يتطلب التعزيز، جزءاً من برامج محو الأمية. وتتسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصاً تكنولوجيا الأجهزة المحمولة، بقدرات واعدة كبيرة بالنسبة إلى إسراع عجلة التقدم نحو تحقيق هذه الغاية.

٦٠ –

استراتيجيات إرشادية:

- إعداد نهج قطاعي ومتعدد القطاعات لصياغة سياسات وخطط وميزانيات محو الأمية، وذلك من خلال تدعيم التعاون والتنسيق بين الوزارات المعنية، بما فيها وزارات التربية والصحة والرعاية الاجتماعية والعمل والصناعة والزراعة، إضافة إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بوصفهم جهات تساند تنفيذ العمل على أساس اللامركزية على صعيد الممارسة.
- ضمان توافر درجة عالية من الجودة في برامج محو الأمية وتعليم الحساب وذلك وفقاً لآليات التقييم الوطنية، وتصميم هذه البرامج على ضوء احتياجات الدارسين والاستناد فيها إلى معارفهم وتجاربهم السابقة. ويتطلب ذلك إيلاء الاهتمام عن كثب للثقافة واللغة والعلاقات الاجتماعية والسياسية والنشاط الاقتصادي، والاهتمام بوجه خاص بالفتيات والنساء والفئات الضعيفة وربط هذه البرامج وتأمين تكاملها مع تنمية المهارات اللازمة للحصول على عمل لائق وكسب العيش باعتبار هذه الأمور عناصر للتعلم مدى الحياة.
- التوسع في تنفيذ برامج فعالة لمحو الأمية وتعليم المهارات للكبار تشارك فيها جهات المجتمع المدني كشركاء وتستند إلى الخبرات الغنية لهؤلاء الشركاء وممارساتهم الجيدة.
- تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصاً تكنولوجيا الأجهزة المحمولة، في برامج محو الأمية وتعليم الحساب.
- إعداد إطار لتقييم مهارات القراءة والكتابة والحساب، مع أدوات لتقييم مستويات الكفاءة تستند إلى نتائج التعلم. وسيتطلب ذلك تعريف المقصود بالكفاءة في طائفة متنوعة من السياقات، بما في ذلك المهارات الخاصة بالعمل وبالحياة اليومية.
- استحداث نظام لجمع وتحليل وتشاطر البيانات الملائمة والمؤاتية عن مستويات القرائية والاحتياجات في مجالات القراءة والكتابة والحساب، مع تصنيف هذه البيانات بحسب نوع الجنس والمؤشرات الأخرى للتهميش.

الغاية ٤,٧:

ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠

٦١ -

في عالم تسوده العولمة ويشهد تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية غير محسومة، يمثل التعليم الذي يساعد في بناء السلام وإقامة مجتمعات مستدامة أمراً أساسياً. بيد أن النظم التعليمية نادراً ما تشتمل بشكل كامل على هذه النهوج التحويلية. وبالتالي، فإن من الجوهري أن تولى مكانة مركزية لهدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تدعيم إسهام التعليم في إنفاذ حقوق الإنسان وتوطيد السلام وتحقيق المواطنة المسؤولة انطلاقاً من المستوى المحلي وانتهاء بالمستوى العالمي، وتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، وضمان الصحة.

٦٢ -

ويجب أن يكون مضمون هذا التعليم ملائماً ويركز على الجوانب المعرفية وغير المعرفية لعملية التعلم. وإن اكتساب المعارف والمهارات والقيم التي يحتاج إليها المواطنون من أجل مزاولة حياة منتجة واتخاذ قرارات مستنيرة والاضطلاع بأدوار نشيطة على الصعيدين المحلي والعالمي في التصدي للتحديات العالمية وتسويتها يمكن أن يتم عن طريق التعليم من أجل التنمية المستدامة[١٢] والتعليم في مجال المواطنة العالمية[١٣] الذي يتضمن التعليم في مجال السلام، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتعليم المشترك بين الثقافات، والتعليم من أجل التفاهم الدولي. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة الماضية، لا تشير سوى ٥٠٪ من الدول الأعضاء إلى أنها أدرجت، مثلاً، التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياسات ملائمة[٣٤].

١٢ *يعزز التعليم من أجل التنمية المستدامة قدرة الدارسين على اتخاذ قرارات مستنيرة وتدابير مسؤولة تضمن سلامة البيئة، والاستدامة الاقتصادية، وعدالة المجتمع، وذلك لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، مع احترام التنوع الثقافي. ويندرج هذا التعليم في نطاق التعلّم مدى الحياة ويشكّل جزءاً مكوناً من التعليم الجيد. والتعليم من أجل التنمية المستدامة هو عبارة عن تعليم شامل ذي قدرة تحويلية يعالج مضامين التعلّم ونتائجه، والنهج التربوي وبيئة التعلّم. ويحقق غايته من خلال تحويل المجتمع. (اليونسكو، ٢٠١٤، خارطة الطريق لتنفيذ برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة. http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002305/230514a.pdf*

١٣ *يهدف التعليم من أجل المواطنة العالمية إلى تزويد الدارسين بالكفاءات التالية:(أ) معرفة عميقة بالقضايا العالمية والقيم العالمية مثل العدالة والمساواة والكرامة والاحترام؛ (ب) مهارات معرفية تتيح التفكير النقدي والمنهجي والإبداعي، ومن ذلك اعتماد نهج متعدد المنظورات يعترف بالأبعاد والرؤى والزوايا المختلفة للقضايا؛ (جـ) مهارات غير معرفية تشمل المهارات والقدرات الاجتماعية مثل التعاطف مع الآخرين وحل النزاعات، ومهارات الاتصال والقدرات على التواصل والتفاعل مع أشخاص ذوي خلفيات وثقافات ووجهات نظر مختلفة؛ (د) القدرات السلوكية اللازمة للتعاون مع الآخرين والتصرف بمسؤولية (...) والسعي من أجل الصالح العام.*
UNESCO. 2013. Outcome document of the Technical Consultation on Global Citizenship Education: Global Citizenship Education – An Emerging Perspective
http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002241/224115E.pdf

٦٣ –

استراتيجيات إرشادية:

- إعداد سياسات وبرامج لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم في مجال المواطنة العالمية وتعميمهما في التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي من خلال تدابير على صعيد القطاع بأجمعه ومن خلال تدريب المعلمين وإصلاح المناهج الدراسية وتوفير الدعم التعليمي. ويشمل ذلك تطبيق برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة[١٤] والاهتمام بموضوعات مثل حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والصحة، والتربية الجنسية الشاملة، وتغير المناخ، وسبل كسب العيش، والمواطنة المسؤولة والملتزمة، مع الاستناد في ذلك إلى الخبرات والقدرات الوطنية.
- توفير فرص للدارسين من الجنسين ومن جميع الأعمار كي يكتسبوا، في مختلف مراحل حياتهم، المعارف والمهارات والقيم والمواقف اللازمة لبناء مجتمعات مسالمة وصحية ومستدامة.
- إعداد ونشر ممارسات جيدة تتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم في مجال المواطنة العالمية وذلك داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان من أجل تنفيذ البرامج التعليمية على نحو أفضل وتعزيز التعاون والتفاهم الدوليين.
- ترويج البرامج التشاركية الموجهة إلى الدارسين والمربين والتي تتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم في مجال المواطنة العالمية وذلك من أجل أن يشاركوا في حياة مجتمعاتهم المحلية وفي حياة المجتمع ككل.
- ضمان اعتراف التعليم بالدور الهام للثقافة في تحقيق الاستدامة، مع مراعاة الظروف والثقافة المحلية والتوعية بشأن أشكال التعبير الثقافي والتراث وتنوعها، والتشديد في الوقت ذاته على أهمية احترام حقوق الإنسان.
- مساندة إعداد نظم أقوى للتقييم في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم من أجل المواطنة العالمية، بغية تقييم النتائج المعرفية والاجتماعية –العاطفية والسلوكية لعملية التعلم، وذلك باستخدام الأدوات القائمة والتي أثبتت صلاحيتها، عند الإمكان، وتحديد الاحتياجات الداعية إلى استحداث أدوات جديدة، مع إشراك مجموعة واسعة النطاق من البلدان والمناطق ومراعاة عمل معهد اليونسكو للإحصاء وغيره من الشركاء.
- ترويج نهج مشترك بين القطاعات يشمل عند الضرورة أطرافاً معنية متعددة، من أجل ضمان توفير التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم في مجال المواطنة العالمية، على جميع مستويات التعليم وفي كل أشكاله، بما في ذلك من خلال التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وتشجيع ثقافة السلام واللاعنف.

١٤ *أقر المؤتمر العام لليونسكو برنامج العمل هذا (القرار ٣٧ م/١٢)، وأحاطت الجمعية العامة للأمم المتحدة علما به (القرار ٦٩/٢١١) بوصفه متابعة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.*

وسائل التنفيذ

الغاية ٤ - أ :

بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع

٦٤ -

تعنى هذه الغاية بضرورة وجود بنى أساسية مادية ملائمة وبيئات تعليمية مأمونة للجميع تيسر التعلم للجميع بصرف النظر عن خلفياتهم أو عن أي أشكال للإعاقة.[١٥] فإن وجود بيئة جيدة للتعلم هو أمر أساسي لدعم الدارسين والمعلمين وغيرهم من العاملين في التعليم. وينبغي في أي بيئة للتعلم أن تكون متاحة للجميع وأن تمتلك الموارد والبنى الأساسية الملائمة لضمان توفير صفوف دراسية معقولة الحجم وتوفير مرافق للإصحاح. وعلى الرغم من أن متوسط النسبة المئوية للمدارس الابتدائية التي تتوافر فيها مرافق إصحاح ملائمة في ١٢٦ بلداً من البلدان النامية ارتفع من ٥٩٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٨٪ في عام ٢٠١٢، فإن مدرسة واحدة من كل مدرستين في ٥٢ بلداً من أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل كانت تفي بهذا المعيار [٣٥].

٦٥ -

ويعد ضمان إحساس الفتيات بالأمان في البيئات التي يتعلمون فيها أمراً هاماً لاستمرارهن في التعليم[٣٦]. فإن وصول الفتيات إلى سن البلوغ يجعلهن أكثر عرضة لممارسات العنف الجنسي والتحرش وأشكال القسر وسوء المعاملة. ويمثل العنف القائم على نوع الجنس في إطار المدارس عائقاً هاماً أمام تعليم الفتيات. فثمة كثير من الأطفال يتعرضون بشكل دائم للعنف في المدارس؛ ويقدَّر أن ٢٤٦ مليون فتاة وصبي يتعرضون للتحرش وسوء المعاملة في المدارس والمناطق المحيطة بها في كل عام[٣٧]. وفي ثلثي البلدان التي يوجد فيها تفاوت بين الجنسين في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، يكون هذا التفاوت على حساب الفتيات [٣٨]. ويمكن أن يشكل انعدام المراحيض، وعدم إمكانية الانتفاع بالفوط الصحية، وحالات الوصم المتعلقة بمستوى النظافة الصحية عندما تبدأ الفتيات التعرض لحالة الطمث، أموراً تضر تعليم الفتيات وتزيد معدلات غيابهن وتحد من أدائهن في التعليم. كما أن نقص الاهتمام بحقوق واحتياجات الأطفال والشباب والكبار ذوي الإعاقة يمكن أن يفضي إلى الحد بشدة من مشاركتهم في التعليم.

١٥ *تجدر الإشارة إلى أن المفاهيم الخاصة ببيئات التعلم المأمونة للجميع صيغت في إطار المعايير الدولية للتخطيط وإعادة البناء في مجال التعليم الخاصة بالشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في أوضاع الطوارئ، وفي إطار القائمة التدقيقية الخاصة بمواصفات المدارس الصديقة للطفل والصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة.*

– ٦٦

استراتيجيات إرشادية:

- وضع سياسات متماسكة ومتعددة الجوانب وشاملة وتراعي قضايا الجنسين وحالات الأشخاص ذوي الإعاقة، وترويج معايير ونظم تكفل الأمان في المدارس وخلوها من العنف.
- وضع سياسات واستراتيجيات لحماية الدارسين والمعلمين والعاملين من العنف، وذلك في إطار مدارس خالية من العنف وفي مناطق النزاع المسلح، والالتزام بالقانون الإنساني الدولي الذي يحمي المدارس والمرافق المدنية والامتثال له، ومقاضاة المسؤولين عن انتهاك هذا القانون، وذلك في سياق تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠.
- ضمان توافر الأمان وإمدادات الماء والكهرباء، والمراحيض الخاصة بكل من الجنسين والصالحة للاستخدام والمتاحة في كل مؤسسة تعليمية، مع توافر قاعات دراسية ملائمة ومأمونة بالإضافة إلى مواد وتكنولوجيا مناسبة للتعلم.
- ضمان تخصيص الموارد على نحو منصف في توزيعها بين المدارس ومراكز التعلم ذات المستوى الاجتماعي – الاقتصادي الجيد والمدارس ومراكز التعلم التي تعاني الحرمان.
- إتاحة إمكانيات الانتفاع على نطاق واسع بأماكن وبيئات التعلم والتعليم ضمن الإطار النظامي وغير النظامي وفي مجال تعليم الكبار، بما في ذلك شبكات وأماكن مجموعات التعلم، وتوفير إمكانيات الانتفاع بموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عناصر أساسية للتعلم مدى الحياة.

الغاية ٤ – ب:

تحقيق زيادة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٣٠

– ٦٧

إن بإمكان المنح الدراسية أن تضطلع بدور أساسي في توفير الفرص للشباب والكبار الذين لا يمكنهم بدونها أن يواصلوا تعليمهم. كما أنها تساهم بشكل هام في إضفاء الطابع الدولي على نظم التعليم العالي والبحث، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وبإمكانها كذلك أن تساعد في زيادة الانتفاع بالمعارف المتاحة في العالم وبناء القدرات من أجل نقل المعارف والتكنولوجيا وتكييفها للظروف المحلية. وقد بلغ متوسط المعونة التي قُدمت في الفترة ٢٠١٠ –٢٠١١ إلى المنح الدراسية والتكاليف المرتبطة باستقبال الطلاب الحاصلين عليها، مبلغ ٣,٢ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل ربع إجمالي المعونة التي قدمت إلى التعليم[٣٩]. ومن شأن هذا الإنفاق أن يكون حيوياً لتدعيم مهارات القوى العاملة في البلدان المنخفضة الدخل، إلا أن معظمه يفيد بلدان الشريحة العليا من فئة البلدان المتوسطة الدخل. فعلى سبيل المثال، كان مجموع التمويل الذي تلقته في الفترة ٢٠١٠ –٢٠١١ هذه خمسة بلدان فقط من بين بلدان هذه الشريحة في شكل منح دراسية وتكاليف مرتبطة

باستقبال الحاصلين عليها، يعادل مجموع المعونة المباشرة التي قدمت إلى التعليم الأساسي في جميع البلدان المنخفضة الدخل والبالغ مجموعها ٣٦ بلداً. فحين توفر البلدان المتقدمة منحاً دراسية لطلاب من البلدان النامية، ينبغي أن يتم ذلك على نحو يسهم في بناء قدرات هذه البلدان. وعلى الرغم من الأهمية المعترف بها للمنح الدراسية، يجدر بالبلدان المانحة أن تزيد في استخدام أشكال أخرى لدعم التعليم.

٦٨ -

وتماشياً مع التركيز على الإنصاف والإدماج والجودة في إطار هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، ينبغي أن تستهدف المنح الدراسية بصورة جلية الشباب من الفئات التي تعاني أوضاع الحرمان. وكثيراً ما تختص المنح الدراسية بمجالات محددة، مثل العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعداد المعلمين، والبرامج المهنية. فينبغي الاهتمام بصورة خاصة بتوفير منح دراسية للفتيات والنساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

٦٩ -

استراتيجيات إرشادية:

- ضمان التعبير في الآليات والبرامج والسياسات الخاصة بالبرامج الدولية للمنح الدراسية عن الظروف والأولويات والخطط الإنمائية الوطنية، مع التركيز على تعزيز الموارد البشرية في المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى هذه الموارد.
- توجيه جميع فرص المنح الدراسية بشكل جلي نحو الشابات والشبان من الفئات التي تعاني أوضاع الحرمان. وضمان الترويج على نحو شفاف للمنح الدراسية المتاحة لهؤلاء الشباب كي يمكنهم القيام بخيارات مستنيرة، وضمان تصميم هذه المنح على نحو يحمي وضعهم القانوني وحقوقهم.
- إعداد برامج مشتركة بين الجامعات القائمة في البلد المقدم للمنح الدراسية والجامعات القائمة في البلد المتلقي للمنح، بغية حفز الطلاب على العودة إلى بلدانهم، مع استحداث آليات أخرى تحول دون «هجرة الكفاءات» - هجرة الأشخاص الحاصلين على إعداد عال - وتشجع «كسب الكفاءات».
- اضطلاع البلدان المقدمة للمنح الدراسية باستحداث منح دراسية من أجل زيادة أعداد وأنواع المستفيدين منها في البلدان المتلقية للمنح، وعلى صعيد أسواق العمل المحلية.

الغاية ٤ -جـ:

تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠

٧٠ –

يمثل المعلمون عنصراً رئيسياً في تحقيق مجمل مهام جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠، ولذلك تتسم هذه الغاية بأهمية أساسية وتتطلب الاهتمام بها على نحو عاجل وأن يكون أجل تحقيقها أقرب من الأجل المحدد بعام ٢٠٣٠ لأن النقص في توافر الإنصاف يتزايد بفعل النقص في توافر المعلمين المتدربين مهنياً وبفعل عدم التكافؤ في توزيعهم، ولا سيما في المناطق المحرومة. وبالنظر إلى أن المعلمين يشكلون عنصراً أساسياً لضمان التعليم الجيد، ينبغي تعزيز قدرات المعلمين والمربين وتوظيفهم توظيفاً ملائماً ومكافأتهم بأجور مناسبة، وضمان تمتعهم بالحوافز والتأهيل المهني وأوجه الدعم اللازمة في إطار نُظم تعليمية ناجعة تُدار بطريقة فعالة وتُزوّد بموارد كافية.

٧١ –

فإن الأمر بتطلب توافر ٣,٢ مليون معلم إضافي بحلول عام ٢٠٣٠ بغية تحقيق تعميم التعليم الابتدائي[٤٠]. كما سيتطلب الأمر الاستعاضة عن المعلمين الذين سيتركون المهنة في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠[٤١]. علاوة على ذلك، تبلغ نسبة المعلمين المتدربين وفقاً للمعايير الوطنية أقل من ٧٥٪ في ثلث البلدان التي توجد بيانات متاحة عنها[٤٢]. وقد أسهت قرارات سابقة بخفض مستوى المعايير خلال فترات شهدت نقصاً في أعداد المعلمين، في تزايد الاتجاه نحو استخدام أشخاص غير مهنيين ولا يتمتعون بإعداد كاف للعمل في قاعات الدرس. ويمثل هذا النقص و/أو عدم الملاءمة في التطوير المهني المستمر للمعلمين ودعمهم وفي المعايير الوطنية لمهنة التعليم عناصر هامة تسهم في تدني نوعية نتائج التعلم. فما انفكت النظم التعليمية الناجحة التي تكفل الجودة والإنصاف تركز على استمرارية التطوير المهني للمعلمين ودعمهم في التمكن من التعلم والتحسن خلال مسارهم الوظيفي.

٧٢ –

وإن للمعلمين أيضاً حقوقاً اجتماعية – اقتصادية وسياسية، بضمنها الحق في التمتع بظروف عمل لائقة والحصول على أجور ملائمة. وينبغي أن تعمل الحكومات على أن تكون مهنة التعليم جذابة وأن تكون خياراً مهنياً من الدرجة الأولى وتقترن بإمكانيات للتدرب والتطور المستمرين، وذلك من خلال تحسين مكانة مهنة التعليم وظروف عمل المعلمين ودعمهم، كما ينبغي تدعيم آليات الحوار بشأن السياسات مع منظمات المعلمين.

٧٣ –

كما أن المعلمين يسهمون إسهاماً كبيراً في تحسين نتائج التعلم التي يحققها الطلاب، وذلك بدعم من قادة المدارس والسلطات الحكومية والمجتمعات المحلية. وتوجد دلائل قوية على انفتاح المعلمين إزاء التغيير وحرصهم على التعلم والتطور خلال مسارهم الوظيفي. بيد أنهم يحتاجون في الوقت ذاته إلى الوقت والمجال المناسبين لاتخاذ مزيد من المبادرات للعمل مع الزملاء وقادة المدارس والاستفادة من الفرص المتاحة للتطور المهني.

٧٤ –

استراتيجيات إرشادية:

- إعداد استراتيجيات تراعي قضايا الجنسين بغية اجتذاب أفضل المرشحين وأكثرهم حماساً لممارسة التعليم، وتأمين تنسيبهم للعمل في أشد الأماكن احتياجاً إليهم. ويتضمن ذلك اتخاذ تدابير سياسية وتشريعية لجعل مهنة التعليم جذابة في نظر العاملين فيها وفي نظر الأشخاص الذين يمكن اجتذابهم إليها وذلك من خلال تحسين ظروف العمل فيها وتأمين مزايا الضمان الاجتماعي المرتبطة بها، وتأمين مرتبات للمعلمين وغيرهم من العاملين في التعليم قريبة على الأقل مع مرتبات ممارسي المهن الأخرى التي تتطلب امتلاك مؤهلات مماثلة أو معادلة لمؤهلات هؤلاء المعلمين والعاملين.
- استعراض وتحليل وتحسين مستويات جودة تدريب المعلمين (قبل الخدمة وأثناءها) وتوفير الإعداد الجيد قبل الخدمة وإمكانيات التطور المهني المستمر والدعم لجميع المعلمين.
- إعداد أطر مؤهلات للمعلمين، ومدربيهم، والمشرفين على عملهم، والمفتشين.
- إعداد وتطبيق سياسات لإدارة شؤون المعلمين تكون شاملة للجميع ومنصفة ومراعية لقضايا الجنسين وتشمل قضايا التوظيف والتدريب والعمالة والأجور والتطور المهني وظروف العمل وتحسين مكانة المعلمين والمربين، وجودة التدريس.
- تزويد المعلمين بالمهارات التكنولوجية المناسبة من أجل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي، وبالدراية الإعلامية ومهارات التعامل النقدي مع المصادر، مع توفير تدريب على كيفية التعامل مع الصعوبات التي يواجهها الطلاب ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة.
- إعداد وتطبيق نظم فعالة لجمع الملاحظات الناجمة عن التنفيذ، بغية دعم التدريس الجيد والتطور المهني للمعلمين وضمان تأثير التدريب تأثيراً إيجابي على عمل المعلمين.
- تعزيز القيادة المدرسية من أجل تحسين التعليم والتعلّم.
- إقامة أو تعزيز الآليات المؤسسية للحوار الاجتماعي مع المعلمين والمنظمات التي تمثلهم، وتأمين المشاركة التامة لهذه الآليات في رسم السياسة التعليمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

المؤشرات

٧٥ -

يُقترح استخدام مؤشرات على أربعة مستويات بالشكل التالي:

- مؤشرات **عالمية:** مجموعة صغيرة من المؤشرات القابلة للمقارنة على المستوى العالمي تخص جميع أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف ٤ المعني بالتعليم، ويتم إعداد هذه المؤشرات عن طريق عملية تشاورية تقودها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بغية رصد التقدم نحو تحقيق الغايات ذات الصلة؛
- مؤشرات **مواضيعية:** مجموعة من المؤشرات ذات النطاق الأوسع والقابلة للمقارنة على الصعيد العالمي، تقترحها الأوساط المعنية بالتعليم من أجل متابعة تنفيذ الغايات التعليمية على نحو أشمل عبر البلدان؛ وتشتمل على المؤشرات العالمية؛
- مؤشرات **إقليمية:** مؤشرات إضافية يمكن إعدادها من أجل مراعاة أوضاع إقليمية محددة والأولويات السياسية ذات الصلة فيما يتعلق بمفاهيم أقل قابلية للمقارنة على الصعيد العالمي؛
- مؤشرات **قُطرية:** مؤشرات تضطلع البلدان باختيارها أو بإعدادها بغية مراعاة أوضاعها القُطرية وكي تتجاوب مع نظمها وخططها التعليمية وجدول أعمالها الخاص بالتعليم.

٧٦ -

وترد في الملحق الثاني مجموعة من المؤشرات المواضيعية التي أعدها الفريق الاستشاري التقني على أثر إجراء مشاورة عامة واسعة النطاق. وتستند هذه المؤشرات إلى خمسة معايير هي: الملاءمة، والاتساق مع المفاهيم التي تتضمنها الغاية المعنية، والجدوى لإجراء عمليات منتظمة (ليس بالضرورة على أساس سنوي) لجمع البيانات عبر البلدان، وسهولة الإيصال إلى جمهور عالمي، والقابلية للتفسير. وإذ توجد بالفعل، بالنسبة إلى بعض الغايات، مؤشرات قوية بشأن عدد كبير من البلدان، ثمة بلدان أخرى لا تزال تحتاج إلى بذل جهود كبيرة من أجل إعداد مؤشرات مواضيعية خاصة بها و/أو من أجل بناء قدراتها على جمع البيانات واستخدامها. وينبغي على وجه الخصوص بذل مزيد من الجهود العالمية والوطنية من أجل سد الثغرات في مجال قياس مستويات الإنصاف والإدماج (ويمثل وجود بيانات تفصيلية بحسب الفئات السكانية والفئات الضعيفة مسألة أساسية في هذا الصدد)، وقياس مستويات الجودة ونتائج التعلم. وستجري متابعة هذه المؤشرات وفقاً لمدى ملاءمتها بالنسبة إلى أوضاع البلد المعني وقدراته ووفقاً لمدى توافر البيانات.

ثالثاً - طرائق التنفيذ

٧٧ -

إن تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ سيتطلب وجود آليات وطنية وإقليمية وعالمية للحوكمة والمساءلة والتنسيق والرصد والمتابعة والاستعراض والإبلاغ والتقييم. كما أنه سيتطلب وجود استراتيجيات تمكينية، بما فيها شراكات وتمويل. **ويتمثل الهدف المركزي لآليات تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ في دعم العمل الذي تقوده البلدان.** ومن أجل أن تكون هذه الآليات فعالة، فإنها ستكون شاملة للجميع وتشاركية وشفافة، وستستند بقدر الإمكان إلى الآليات القائمة.

الحوكمة والمساءلة والشراكات

٧٨ -

إن الجزء الأساسي للعمل على تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ يندرج في المستوى الوطني. وتقع المسؤولية الأولى في ضمان إنفاذ الحق في التعليم على عاتق **الحكومات** كما تقع على عاتقها المسؤولية الأولى في أداء دور أساسي في العمل بوصفها الجهات المؤتمنة على إدارة التعليم العام وتمويله على نحو فعال ومنصف وناجع. فينبغي أن تواصل الاضطلاع بالقيادة السياسية للتعليم وأن توجه عملية مراعاة الأوضاع المحلية وتنفيذ هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ وغاياته، بالاستناد إلى التجارب والأولويات الوطنية مع ضمان الشفافية والشمول في هذه العملية بالتعاون مع الأطراف الشريكة الرئيسية الأخرى. ويعد دور الدولة أساسياً في تنظيم المعايير وتحسين النوعية والحد من أوجه التفاوت بين الأقاليم والجماعات المحلية والمدارس. وينبغي أن تضطلع الحكومات، عند الاقتضاء، بدمج عملية تخطيط التعليم في استراتيجيات الحد من الفقر، وفي تحقيق التنمية المستدامة وأنشطة الاستجابة الإنسانية، مع ضمان اتساق السياسات مع الالتزامات القانونية للحكومات في مجال احترام الحق في التعليم وحماية هذا الحق وإنفاذه.

٧٩ -

ومن المتوقع خلال السنوات الخمس عشرة الباقية إلى تاريخ حلول عام ٢٠٣٠ ، أن يزداد تطبيق الديمقراطية في عمليات صنع القرار وأن تراعى آراء وأولويات المواطنين في رسم وتنفيذ السياسات التعليمية على جميع المستويات. ويمكن أن تستفيد عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد من الدعم الذي تقدمه شراكات قوية ومتعددة الجوانب تضم جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية التي يرد فيما يلي بيان الإسهامات التي يمكن أن تقدمها والأنشطة التي يمكن أن تقوم بها. ويجب أن تسترشد جميع الشراكات على مختلف المستويات بمبادئ الحوار السياسي المفتوح والشامل والتشاركي، والمساءلة

المتبادلة والشفافية والتآزر. ويجب أن تبدأ المشاركة بانخراط الأسر والمجتمعات المحلية من أجل زيادة الشفافية وضمان الحوكمة الرشيدة في إدارة شؤون التعليم. كما يمكن أن تؤدي زيادة المسؤولية على مستوى المدرسة إلى تعزيز الكفاءة في أداء الخدمات.

٨٠ –

وتضطلع **منظمات المجتمع المدني**، بما فيها التكتلات والشبكات الواسعة النطاق وذات الصفة التمثيلية، بمهام أساسية، وينبغي أن يتم إشراكها في جميع المراحل، ابتداءً بمرحلة التخطيط وانتهاءً بالرصد والتقييم، مع إضفاء طابع مؤسسي على مشاركتها وضمان هذه المشاركة. فبإمكان منظمات المجتمع المدني أن تقوم بما يلي:

- تعزيز التعبئة الاجتماعية وزيادة الوعي العام وتيسير إيصال صوت المواطنين (وخصوصاً المواطنين الذين يتعرضون للتمييز) إلى أسماع المعنيين برسم السياسات؛
- إعداد نهوج مبتكرة ومكمّلة تساعد في تعزيز الحق في التعليم، ولا سيما لصالح الفئات الأكثر تعرضاً للاستبعاد؛
- توثيق وتبادل الشواهد المستمدة من الممارسة العملية ومن تقييمات المواطنين والبحوث، بغية استخدامها في حوار منظم بشأن السياسات؛ واعتبار الحكومات مسؤولة عن توفير التعليم؛ ومتابعة التقدم؛ والاضطلاع بأنشطة للترويج القائم على الشواهد؛ ومراقبة الإنفاق؛ وتأمين الشفافية في إدارة شؤون التعليم وميزانياته.

٨١ –

ويُعتبر **المعلمون والمربون** ومنظماتهم شركاء أساسيين بحكم عملهم وينبغي إشراكهم في جميع مراحل رسم السياسات والتخطيط والتنفيذ والرصد. وبإمكان المعلمين والعاملين في دعم التعليم الاضطلاع بما يلي:

- تسخير كفاءتهم المهنية والتزامهم لضمان تعلّم الطلاب؛
- نقل حقائق الواقع في قاعات الدرس إلى موقع الصدارة في الحوار بشأن السياسات وفي عمليات رسم السياسات والتخطيط، ومد الجسور بين السياسات والممارسة العملية، وتسخير تجاربهم كممارسين وآرائهم وخبراتهم الجماعية للإسهام في السياسات والاستراتيجيات بوجه عام؛
- تعزيز الإدماج والجودة والإنصاف وتحسين المناهج الدراسية وأساليب التدريس.

٨٢ -

وبإمكان **القطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات الخيرية** أن تضطلع بدور هام من خلال استخدام خبراتها ونهوجها الابتكارية وخبرتها في مجال الأعمال التجارية ومواردها المالية لتدعيم التعليم العام. كما يمكنها أن تساهم في التعليم والتنمية من خلال شراكات متعددة الأطراف المعنية والاستثمار وتقديم المساهمات على نحو يتسم بالشفافية ويتماشى مع الأولويات المحلية والوطنية مع احترام التعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، وتحاشي زيادة عدم المساواة. ويمكنها بالإضافة إلى ذلك أن تقوم بما يلي:

- تعبئة موارد إضافية لصالح التعليم العام، بما في ذلك من خلال تسديد ضرائب منصفة وتركيز توجيه هذه الموارد لخدمة المجالات ذات الأولوية؛
- مساعدة المعنيين بتخطيط التعليم والتدريب على المهارات في فهم الاتجاهات السائدة في سوق العمل وفهم الاحتياجات في مجال المهارات، بما ييسر الانتقال من عالم المدرسة إلى عالم العمل والمساهمة عن طريق نهوج ابتكارية في التصدي للتحديات التي يواجهها التعليم؛
- زيادة فرص التعليم الشامل للجميع، من خلال توفير خدمات وأنشطة إضافية من أجل الوصول إلى الفئات الأشد تعرضاً للتهميش، وذلك ضمن إطار المعايير والقواعد التي تنظمها الدولة.

٨٣ -

وبإمكان **الأوساط العاملة في مجال البحوث** المساهمة بشكل هام في تنمية التعليم بوجه عام، وفي الحوار بشأن السياسات بوجه خاص، كما يمكنها القيام بما يلي:

- إجراء بحوث مفيدة للسياسات، بما في ذلك البحوث التطبيقية، لتيسير تحقيق الغايات المنشودة، وإتاحة المعارف الخاصة بالتعليم في شكل يتيح استخدامها في رسم السياسات؛
- تنمية قدرات مستدامة على المستويين المحلي والوطني يمكنها إجراء بحوث نوعية وكمية؛
- المساعدة في رسم طريق التقدم، واقتراح خيارات أو حلول مع تحديد ممارسات جيدة تتسم بالابتكار ويمكن التوسع في تطبيقها ونقلها.

٨٤ -

ويُعَد **الشباب** والطلاب ومنظماتهم شركاء أساسيين يتمتعون بخبرة خاصة وفريدة بوصفهم يمثلون إحدى الفئات المستهدفة الهامة في إطار هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك فإنهم أفضل مَن يستطيع تحديد متطلباتهم من أجل تحسين التعلم باعتبارهم دارسين نشيطين ومسؤولين. وينبغي بذل الجهود لضمان تمثيلهم ومشاركتهم على نحو فعال. وبإمكانهم القيام بما يلي:

- تشجيع الحكومات والشركاء الآخرين على إعداد برامج تعليمية للشباب بالتشاور مع الشباب، ولا سيما لصالح الشباب من الفئات الضعيفة والمهمشة، بغية الاستجابة لاحتياجاتهم وتطلعاتهم على نحو أفضل؛
- المساعدة في صياغة سياسات تعزز قيام نظم تعليمية ملائمة وتتسم بالاستجابة وتيسر الانتقال السلس من التعليم والتدريب إلى ممارسة عمل لائق والعيش ككبار راشدين؛
- المشاركة في حوار بين الأجيال وتعزيز الاعتراف في السياسات والممارسات التعليمية على جميع المستويات بكون الأطفال والمراهقين والشباب، وخصوصاً الفتيات والشابات، أصحاب حقوق وأطرافاً مناظرة شرعية.

٨٥ –

إن النجاح في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ سيعتمد على بذل جهود جماعية. وسينبغي وضع أُطر قانونية وسياسية تعزّز المساءلة والشفافية والحوكمة التشاركية والشراكات المنسّقة، على كل المستويات وفي كل القطاعات وتذود عن حقّ الأطراف المعنية كافة في المشاركة، أو تعزيز هذا النوع من الأطر في حالة وجودها. ولا بد أن يتبنى جميع الشركاء الرؤية المشتركة لهدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ المعروضة في إطار العمل هذا، وأن يُعتبروا مسؤولين عن العمل في هذا الصدد: فينبغي أن تُعتبر المنظمات المتعددة الأطراف مسؤولة أمام الدول الأعضاء فيها، وأن تكون وزارات التربية والوزارات الأخرى ذات الصلة مسؤولة أمام مواطني البلدان المعنية، وأن تكون الجهات المانحة مسؤولة أمام الحكومات والمواطنين، وأن تكون المدارس والمعلمون مسؤولين أمام الأوساط المعنية بالتعليم، وبوجه أعم أمام المواطنين.

التنسيق الفعال

٨٦ –

على الرغم من أن وزارات التربية هي التي تتولى توجيه العمل، فإن العمل على المستوى الوطني من أجل تحقيق الهدف الخاص بالتعليم في إطار أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الغايات ذات الصلة بالتعليم والواردة في إطار الأهداف الأخرى الخاصة بالتنمية المستدامة، يتطلب اتباع نهج 'جامع للحكومة كلها' في التعامل مع التعليم. وبالنظر إلى الدور الذي يضطلع به التعليم في بناء مجتمعات تقوم على المعارف وفي التصدي لتزايد عدم المساواة، وإلى التشديد المتجدد على التعلم مدى الحياة في إطار جدول الأعمال الجديد للتعليم، ينبغي أن تتوافر القيادة والتنسيق والتآزر على نحو أقوى ضمن نطاق الحكومات فيما يتعلق بتنمية التعليم ودمجه في أطر أوسع نطاقاً للتنمية الاجتماعية –الاقتصادية. فإن تنفيذ العمل بقيادة البلدان سيؤدي إلى تحقيق التغيير؛ بيد أن الحكومات وحدها لا تستطيع تحقيق الهدف الطموح الخاص بالتعليم، وإنما ستحتاج إلى الدعم من جانب جميع الجهات المعنية، بما فيها الأطراف الفاعلة غير الحكومية. فينبغي أن تنشئ **الحكومات** آليات ملائمة وأن تعزز الآليات القائمة كي تكون المصدر الرئيسي للمعلومات من أجل تنفيذ عملية الرصد على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع الدعم من الأمم المتحدة. كما أنها ستستحدث إجراءات من أجل اتخاذ وحفز تدابير منسقة ترمي إلى تطوير التعليم على جميع المستويات وعبر القطاعات، من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية إشراكاً فعلياً في عمليات تخطيط وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات التعليمية. إضافة إلى ذلك ومن أجل تأمين الشعور بامتلاك العمل على المستوى الوطني، سوف تتولى البلدان تنسيق أي مساعدة خارجية تقدمها الوكالات الراعية وغيرها من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف.

٨٧ -

وتعَد الجهود الجماعية التي تبذل على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي أمراً أساسياً للنجاح في تكييف وتنفيذ هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسيجري التعاون الإقليمي ودون الإقليمي ضمن إطار العمليات والآليات الإقليمية الأوسع الخاصة بتنسيق ورصد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أن تستند هذه العمليات والآليات إلى الشراكات والأطر والآليات الفعالة والناجعة القائمة، وكذلك إلى عمليات وآليات جديدة يتم تصميمها من أجل تأمين التعاون والتنسيق والرصد على نحو قوي في تنفيذ جدول أعمال التعليم. ويمكن أن تشمل هذه العملية وضع مؤشرات قياس إقليمية عند الاقتضاء وحسبما يكون ذلك ملائماً. وتشمل الاستراتيجيات والأطر الإقليمية الحالية والمزمع إعدادها «جدول الأعمال الأفريقي ٢٠٦٣: أفريقيا التي نريد» الخاص بالاتحاد الأفريقي؛ واستراتيجية التعليم الخاصة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التابعة لجامعة الدول العربية؛ واستراتيجية أوروبا ٢٠٢٠ الخاصة بالاتحاد الأوروبي؛ وإطار الكفاءات من أجل الثقافة الديمقراطية والحوار بين الثقافات، التابع لمجلس أوروبا؛ ومشروع التربية الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ ورؤية ٢٠٢٥ الخاصة برابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويمكن الاضطلاع في عام ٢٠١٦ بتحديد المهام والأنشطة الخاصة للآليات الإقليمية، بالاستناد إلى نتائج المؤتمرات الوزارية الإقليمية بشأن التعليم في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٨٨ -

وإن التعاون بين الجهات الراعية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ (**اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية**)، والمنظمات الإقليمية والدولية الحكومية، والجماعات الإقليمية ودون الإقليمية سوف يساعد في معالجة التحديات المشتركة بصورة متسقة. كما ستواصل اليونسكو، من خلال مكاتبها الإقليمية وبالتعاون مع الجهات الأخرى الراعية لهدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، تعزيز تشاطر المعارف والسياسات والممارسات الفعالة عبر المناطق. وسيساهم المنتدى الإقليمي للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في هذا المسعى أيضاً.

٨٩ -

وسوف يركز التنسيق الإقليمي الشامل للجميع والفعال على أمور، مثل جمع البيانات والرصد، بما في ذلك استعراضات الأقران فيما بين البلدان؛ والتعلم المشترك وتبادل الممارسات الجيدة، ورسم السياسات، والحوار وإقامة الشراكات مع الشركاء الملائمين، وعقد الاجتماعات الرسمية والفعاليات الرفيعة المستوى، والاستراتيجيات الإقليمية للاتصالات، والترويج وتعبئة الموارد، وبناء القدرات، وتنفيذ المشروعات المشتركة.

٩٠ –

وإذ تقع المسؤولية الأولى في النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها على عاتق الحكومات، ثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق **الأمم المتحدة** في الاضطلاع ،تحت إشراف دولها الأعضاء وتوجيهها عن كثب، بتنسيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على المستوى العالمي. فسوف ينبغي للأمم المتحدة «كهيئة كفيلة بالوفاء بالغرض» فيما يخص تنفيذ جدول الأعمال الجديد للتنمية، أن تعزز التعاون بين وكالاتها كي تتم الاستجابة على نحو متجانس من خلال الربط في عملها بين الأبعاد التنفيذية وأبعاد وضع المعايير وإعداد الوثائق التقنينية.

٩١ –

وسوف تضطلع الجهات الراعية لهدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، ولا سيما اليونسكو وشركاء آخرون، بما فيهم الشراكة العالمية من أجل التعليم بوصفها هيئة للتمويل المتعدد الأطراف المعنية، وسواء بصورة منفردة أو بصورة جماعية، بمساعدة البلدان في تنفيذ هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، عن طريق تقديم المشورة التقنية وتنمية القدرات الوطنية والإقليمية والدعم المالي، إضافة إلى تقديم الدعم من أجل الرصد، وذلك على أساس مجالات التفويض والمزايا النسبية لكل جهة من هذه الجهات وعلى نحو تكاملي.

٩٢ –

وستستمر **اليونسكو**، بوصفها الوكالة المختصة بالتعليم من بين وكالات الأمم المتحدة، في أداء الدور المفوض إليها من أجل قيادة وتنسيق العمل على تحقيق جدول أعمال هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، وخصوصاً من خلال ما يلي:

- الترويج من أجل الحفاظ على استمرار الالتزام السياسي؛
- تنمية القدرات؛
- تيسير الحوار بشأن السياسات وتشاطر المعارف ووضع المعايير التقنينية وتوفير المشورة بشأن السياسات؛
- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- رصد التقدم نحو تحقيق الغايات الخاصة بالتعليم، ولا سيما من خلال عمل معهد اليونسكو للإحصاء، والتقرير العالمي لرصد التعليم؛
- دعوة الجهات المعنية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني إلى الاجتماع من أجل توجيه عملية تنفيذ جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠؛
- الاضطلاع بدور جهة تنسيق للتعليم ضمن الهيكل التنسيقي العام لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

فسوف تعمل اليونسكو بكل مكوناتها، بما يشمل مكاتبها الميدانية ومعاهدها وشبكاتها وبرامجها الملائمة، من أجل تنفيذ هدف التعليم بحلول عام ٢٠٣٠.

٩٣ -

وتتمثل آلية التنسيق العالمية لتحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، في سياق العمل ضمن النطاق الأوسع لهيكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في مجمل البنى والعمليات الملائمة، بما فيها اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، والاجتماعات العالمية الخاصة بالتعليم، والاجتماعات الإقليمية، والمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع. وسيجري استعراض آلية التنسيق هذه في الاجتماعات العالمية الخاصة بالتعليم وستُعدّل عند اللزوم.

٩٤ -

وبغية تأمين تنسيق عالمي قوي، سوف تشكّل اليونسكو **لجنة توجيهية** متعددة الأطراف معنية بهدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، ستعمل ضمن النطاق الأوسع لهيكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسوف تساند هذه اللجنة الدول الأعضاء والشركاء في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠. وستضطلع لهذا الغرض بأنشطة تشمل توفير التوجيه الاستراتيجي، واستعراض التقدم بالاستناد إلى التقرير العالمي لرصد التعليم، وتقديم توصيات إلى الأوساط المعنية بالتعليم بشأن أولويات رئيسية وأنشطة حفّازة من أجل تحقيق جدول الأعمال الجديد، ورصد مدى توافر التمويل الملائم والتشجيع على توفيره، وتشجيع التجانس والتنسيق في الأنشطة التي يضطلع بها الشركاء. وستجتمع هذه اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ مرة واحدة في السنة على الأقل.

وسوف تتكون اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ مما يلي:

- الدول الأعضاء في شكل أغلبية تضم ممثلين لثلاث دول أعضاء من كل مجموعة إقليمية من المجموعات الإقليمية الست، وممثلاً واحداً للبلدان ذات الأعداد الضخمة من السكان ويجري تحديد هؤلاء الممثلين على أساس التناوب؛
- ممثلون عن اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي يشغلون مقاعد دائمة وممثل واحد للوكالات الراعية الأخرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية) يتم تحديده على أساس التناوب؛
- ممثل للشراكة العالمية من أجل التعليم؛
- ممثلان للمنظمات غير الحكومية يتم تحديدهما على أساس التناوب؛
- ممثل لمنظمات المعلمين؛
- ممثل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بحكم مكانة هذه المنظمة بوصفها منظمة للتعاون الدولي وبحكم دورها في الهيكل التنظيمي العالمي لتقديم المعونة في إطار المساعدات الإنمائية الرسمية؛
- ممثل للمنظمات الإقليمية في كل منطقة من المناطق الإقليمية الست، وتضطلع كل منطقة بتحديد هذا الممثل، مع إمكانية تغييره على أساس التناوب. وسيكون ممثل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من منظمة الدول الأيبيرية الأمريكية للتربية والعلم والثقافة.

وستتولى الجهات المكونة لكل طرف تعيين العضو الذي سيمثلها في اللجنة والذي سيكون مسؤولاً أمامها. وسيجري التناوب كل سنتين.كما سيجري تشكيل مجموعة من الجهات التي تتناوب على تمثيل الأعضاء المنتسبين وذلك لضمان التوازن في التمثيل الإقليمي على صعيد اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠؛ وسوف تضم هذه المجموعة ممثلين للقطاع الخاص، والمؤسسات، ومنظمات الشباب والطلاب. وسوف يشارك الأعضاء المنتسبون في الاجتماعات بصفة مراقبين، بناء على دعوة من اللجنة التوجيهية. وبإمكان اللجنة التوجيهية أيضاً أن تشكل أفرقة عمل مواضيعية خاصة من الخبراء تعمل لفترات محددة بغية توفير مدخلات تقنية في عمل اللجنة، و/ أو أن تستند إلى أعمال أجراها خبراء آخرون. وستتيح اليونسكو أمانة اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠.

٩٥ –

وستضطلع اليونسكو بعقد اجتماعات عالمية دورية عن التعليم بالاتساق مع الجدول الزمني لاجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وذلك بالتشاور مع اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، بغية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، وتَشاطر النتائج مع الآليات العالمية الملائمة المعنية باستعراض ومتابعة تنفيذ مجمل أهداف التنمية المستدامة. وسوف تشارك جميع الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى المشتركة في آلية التنسيق، في الاجتماعات العالمية التي تُعقد عن التعليم. كما سيُعقد اجتماع رفيع المستوى إلى جانب دورات المؤتمر العام لليونسكو. وسيجري استكمال ذلك بعقد اجتماعات إقليمية وفق جدول زمني إقليمي تحدده الدول الأعضاء والأطراف المعنية ذات الصلة على الصعيد الإقليمي.

٩٦ –

وستواصل اليونسكو تيسير الحوار والتفكير والشراكات مع المنظمات غير الحكومية المتخصصة والمجتمع المدني، بما يشمل المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من آلية التنسيق العالمية، وستستند في ذلك إلى التجارب السابقة مع مراعاة الطموح الموسَّع الذي يتسم به جدول الأعمال الجديد.

الرصد والمتابعة والاستعراض من أجل رسم سياسات قائمة على الشواهد

٩٧ -
تعتبر عمليات المتابعة والاستعراض القائمة على سياسات ونظم وأدوات قوية للرصد والإبلاغ والتقييم أمراً أساسياً لتحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠. ويتطلب رصد جودة التعليم اعتماد نهج متعدد الأبعاد يشمل تصميم النظام والمدخلات والمضامين والعمليات والنتائج. وبالنظر إلى أن المسؤولية الأولى عن الرصد تندرج في المستوى الوطني، ينبغي أن تضطلع البلدان بإقامة آليات فعالة للرصد والمساءلة تناسب أولوياتها الوطنية، وذلك بالتشاور مع المجتمع المدني. كما ينبغي أن تعمل على بناء توافق في الآراء أوسع نطاقاً على الصعيد العالمي بشأن مستويات الجودة ونتائج التعلم التي ينبغي أن يبلغها الفرد خلال مسيرة حياته –ابتداءً من النمو في مرحلة الطفولة المبكرة ووصولاً إلى اكتساب المهارات بعد سن الرشد – وبشأن كيفية قياس هذه المستويات والنتائج. وينبغي، إضافة إلى ذلك، أن تعمل البلدان على تحسين نوعية الإبلاغ وتحسين توقيته على النحو المناسب. وينبغي أن يكون الانتفاع بالمعلومات والبيانات متاحاً بصورة مجانية للجميع. وسيستعان في عمليات الاستعراض التي تُجرى على المستويين الإقليمي والعالمي، بالبيانات والمعلومات والنتائج المستمدة من آليات الإبلاغ القائمة، وكذلك بالمصادر الجديدة للبيانات عند اللزوم.

٩٨ -
وبغية الاضطلاع على نحو أفضل بعمليات قياس ورصد مستويات الجودة والإنصاف والإدماج، ينبغي بذل الجهود لزيادة قدرة الحكومات على تصنيف أنواع البيانات على النحو المناسب واستخدامها بصورة فعالة لأغراض التخطيط ورسم السياسات. وستقوم الجهات الشريكة، على أساس التعاون الوثيق مع معهد اليونسكو للإحصاء والمؤسسات الأخرى حسب الاقتضاء، بتقديم الدعم بشكل مباشر ومركّز الهدف إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز القدرات الملائمة في مجالي القياس والرصد. وسيضطلع معهد اليونسكو للإحصاء بتيسير تشاطر أفضل الممارسات من أجل تدعيم النظم القطرية للبيانات، ولا سيما للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل. وينبغي بذل الجهود لتضمين خطط التعليم الوطنية أطراً للجودة، وبناء قدرات البلدان على رصد مستويات الإنصاف والإدماج ونتائج التعلم.

٩٩ -
ويشكل الرصد على الصعيد العالمي جزءاً لا يتجزأ من الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز التحليل وإدارة المعارف. وتماشياً مع توصية الأمين العام للأمم المتحدة، ستُبذل جهود أكثر لتأمين التجانس بين الإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة وتقارير الإبلاغ التي تقدم إلى مختلف الهيئات المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة بالتعليم. فإن هذه التقارير الوطنية الرسمية التي كثيراً ما تعبر عن إسهامات يقدمها المجتمع المدني، توفر نظرات متعمقة في أوضاع الحق في التعليم.

١٠٠ –

واعترافاً بأهمية تحقيق التجانس بين عمليات الرصد والإبلاغ، سيظل معهد اليونسكو للإحصاء المصدر الرسمي لبيانات التعليم القابلة للمقارنة عبر الحدود الوطنية. وسيواصل هذا المعهد إنتاج مؤشرات دولية للرصد تستند إلى الاستعراض السنوي الذي يجريه عن التعليم وإلى مصادر أخرى للبيانات تكفل قابلية المقارنة على الصعيد الدولي بما يشمل أكثر من ٢٠٠ بلد ومنطقة. وبالإضافة إلى جمع البيانات، سيعمل معهد اليونسكو للإحصاء مع الشركاء على وضع مؤشرات ونهوج إحصائية وأدوات رصد جديدة من أجل تحسين تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات ذات الصلة بتفويض اليونسكو، وذلك من خلال العمل بالتنسيق مع اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠.

١٠١ –

وسيستمر إصدار التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع في شكل التقرير العالمي لرصد التعليم. وسيتولى فريق مستقل إعداد هذا التقرير وستستضيف اليونسكو عمليات إعداده ونشره. وتقوم المديرة العامة لليونسكو بتعيين مدير الفريق. وسيجري الاهتمام بتوافر التوازن الجغرافي في الهيئة الاستشارية للتقرير. وسيكون التقرير العالمي لرصد التعليم آلية الرصد والإبلاغ بشأن الهدف ٤ الخاص بالتعليم من بين أهداف التنمية المستدامة، وبشأن التعليم في إطار الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، مع إيلاء المراعاة الواجبة للآلية العالمية المزمع إنشاؤها من أجل رصد واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أنه سيقدم معلومات عن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والدولية بغية المساعدة في تذكير جميع الشركاء الملائمين بمسؤوليتها في الالتزام بتعهداتها وذلك كجزء من متابعة واستعراض تنفيذ مجمل أهداف التنمية المستدامة.

١٠٢ –

وسيتواصل تعزيز عمليات جمع البيانات وتحليلها واستخدامها، وذلك من خلال إجراء «ثورة في مجال البيانات» تستند إلى توصيات فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لخدمة التنمية المستدامة، الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة.[١٦] وبغية معالجة أوجه القصور على صعيد البيانات، ينبغي أن تضطلع الوكالات بتحسين التنسيق، بما في ذلك تعزيز الأفرقة القائمة المشتركة بين الوكالات وتشكيل أفرقة جديدة من أجل إعداد منهجيات متجانسة لوضع تقديرات مشتركة بالاستناد إلى البيانات المتاحة، مع استحداث مصادر جديدة للبيانات المقارنة، بحسب الاقتضاء. وينبغي أن تقوم البلدان والوكالات بتعزيز البيانات الخاصة بتعبئة الموارد المحلية وغير ذلك من مسارات تمويل التعليم، بما فيها المساهمات التي تقدمها الأسر، وبتنظيم هذه البيانات على أسس معيارية. وسوف تستفيد البلدان والوكالات كذلك من المشاركة في أي آليات مقترحة لمواصلة تنمية المعايير وبناء القدرات وجمع المعلومات الضرورية وتَشاطر البيانات.

١٦ *تتمثل التوصيات الرئيسية للفريق الاستشاري في ما يلي:*
(١) تكوين توافق عالمي في الآراء بشأن المبادئ والمعايير، (٢) تَشاطر التكنولوجيا والابتكارات لخدمة الصالح العام،
(٣) إتاحة موارد جديدة لتنمية القدرات، (٤) تأمين القيادة لعمليات التنسيق والتعبئة،
(٥) استغلال بعض المكاسب السريعة المحرزة على صعيد البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

١٠٣ -

وتستدعي الضرورة، بالإضافة إلى ذلك، وجود ثقافة للبحث والتقييم على الصعيدين الوطني والدولي بغية استخلاص الدروس من تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات، وإعادة الاستفادة من هذه الدروس في شكل تدابير عملية. وينبغي أن تضطلع البلدان، على المستوى الوطني، بتقييم تأثير سياساتها التعليمية على تحقيق الغايات الخاصة بهدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠. ويجب أن تستند إلى نتائج عمليات الرصد ونتائج البحوث من أجل اتخاذ قرارات قائمة على الشواهد واعتماد برامج موجهة نحو تحقيق النتائج. ويفترض في أي عملية تقييم أن تعنى بجميع مكونات النظام التعليمي المعني بغية تشاطر الدروس المستفادة وفتح باب النقاش بشأن ما هو صالح، وتقديم ملاحظات بناءة ناجمة عن التنفيذ. وتشمل المبادئ الرئيسية في نهج التقييم ما يلي: المكانة المركزية لجودة التدريس والتعلم، وأهمية القيادة المدرسية، واعتبار الإنصاف والإدماج بُعدين رئيسين، والشفافية، ومشاركة الشركاء في العمل على جميع المستويات. وعلى وجه الإجمال، ينبغي أن تسهم أنشطة التقييم في تأمين تحقيق أهداف المساءلة والتنمية. كما ينبغي، على الصعيد العالمي، أن تلتزم الوكالات الراعية بتقييم فعالية آلياتها المعنية بالتنسيق، وتقييم مدى مساندة برامجها للبلدان في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠.

التمويل

١٠٤ -

جرى في مؤتمر قمة أوسلو عن التعليم (تموز/يوليو ٢٠١٥)[٤٣] وفي المؤتمر الدولي الثالث عن التمويل من أجل التنمية، التأكيد على ضرورة زيادة التمويل زيادة كبيرة من أجل تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. فإن تحقيق جدول أعمال هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ تحقيقاً تاماً يتطلب توافر تمويل متواصل وابتكاري ومعزز وموجه إلى الفئات المناسبة وتوافر ترتيبات تنفيذ فعالة، ولا سيما في البلدان الأكثر تأخراً في تحقيق التعليم الجيد للجميع وفي كل المستويات وفي ظل أوضاع الطوارئ. وإذ اعترف مؤتمر قمة أوسلو بالصعوبات في مجال التمويل والموارد، فإنه شكّل لجنة رفيعة المستوى معنية بتمويل فرص التعليم في العالم، وذلك كخطوة حاسمة أولى نحو إعادة إنعاش الحماس لصالح الاستثمار في التعليم، وبغية قلب اتجاه المسار الحالي لاتجاهات لنقص في التمويل. ويجب أن يبدأ بذل الجهود من أجل سد النقص في التمويل انطلاقاً من التمويل المحلي، وذلك على الرغم من أن التمويل العام الدولي يضطلع في الوقت ذاته بدور هام في دعم جهود البلدان من أجل تعبئة الموارد العامة على الصعيد المحلي، ولا سيما في البلدان الأفقر والأشد ضعفا التي تعاني من نقص الموارد المحلية. وسيتطلب الأمر أيضاً اعتماد نهوج بديلة وابتكارية للتمويل.

١٠٥ –

ويشجع برنامج عمل أديس أبابا[٤٤] البلدان على تحديد أهداف للإنفاق لصالح التعليم تكون ملائمة للظروف الوطنية. وعلى الرغم من تنوع الظروف الوطنية، تعد المؤشرات الدولية والإقليمية التالية مؤشرات مرجعية أساسية:

- تخصيص ما يتراوح بين ٤٪ و٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لصالح لتعليم؛ و/أو
- تخصيص ما لا يقل عما يتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ من الإنفاق الحكومي لصالح التعليم.

وقد حث إعلان إنشيون على الالتزام بهذين المؤشرين وأعرب عن العزم على زيادة الإنفاق العام على التعليم تبعاً للظروف السائدة في كل بلد. ففي عام ٢٠١٢، خصصت البلدان، في المتوسط، نسبة ٥,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة ١٣,٧٪ من الإنفاق الحكومي لصالح التعليم[٤٥]. وإذا ما أرادت أقل البلدان نمواً أن تحقق الأهداف المنصوص عليها في إطار العمل هذا، فإنها تحتاج إلى أن تبلغ أو أن تتجاوز الحد الأقصى لكل من هذين المؤشرين. ويجري تأكيد ذلك أيضاً في تحليل لكلفة تعميم التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل، بحلول عام ٢٠٣٠، وهو تحليل يفضي إلى التنبؤ بارتفاع مبلغ التمويل اللازم، في المتوسط، من ١٤٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٢ إلى ٣٤٠ مليار دولار أمريكي في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠[٤٦]. ويمكن تحقيق الزيادة اللازمة في الإنفاق، عن طريق ما يلي:

١٠٦ –

زيادة وتحسين الإنفاق المحلي على التعليم. بالنظر إلى أن الموارد المحلية ستظل تمثل أهم مصدر لتمويل التعليم، يجب أن يوجد التزام واضح من جانب الحكومات بتوفير تمويل منصف يتناسب مع الأولويات والاحتياجات والقدرات الوطنية الخاصة بالتعليم من أجل التقدم تدريجياً في إعمال الحق في التعليم. وسينبغي أن تضطلع البلدان بما يلي:

- ***زيادة التمويل الحكومي للتعليم:*** يستلزم هذا الأمر توسيع قاعدة جباية الضرائب (خصوصاً من خلال إنهاء منح الحوافز الضريبية الضارة)، وحظر التهرب من الضرائب، وزيادة النصيب المخصص للتعليم في الميزانيات الوطنية.
- ***منح الأولوية للفئات الأشد احتياجاً:*** إن الفئات المحرومة من الأطفال والشباب والكبار، وكذلك النساء والفتيات، وسكان المناطق المتأثرة بنزاعات، يواجهون اعتيادياً أشد الاحتياجات التعليمية، ولذلك ينبغي توجيه التمويل لخدمة هؤلاء. وينبغي أن يراعي التمويل احتياجاتهم وأن يستند إلى شواهد عن التدابير الصالحة.
- ***زيادة الفعالية والمساءلة:*** من شأن تحسين الحوكمة والمساءلة أن يزيد من الاستخدام الناجع والفعال للموارد القائمة وتأمين وصول آثار التمويل إلى قاعات الدرس.

١٠٧ -

زيادة التمويل الخارجي وتحسينه: أكد المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٠ أن «نقص الموارد لن يثني أياً من البلدان الملتزمة جدياً بالتعليم للجميع عن تحقيق هذا الهدف»[٤٧]. فينبغي ألا يقوض نقص الأموال فرص التعليم لمليارات الدارسين الذين يحق لهم الحصول على تعليم جيد. وتزداد أهمية هذا الالتزام في إطار جدول الأعمال الطموح الخاص بالتنمية المستدامة. وتشير التوقعات إلى أن متوسط النقص السنوي في التمويل بين الموارد المحلية المتوافرة والمبلغ اللازم لتحقيق الغايات الجديدة الخاصة بالتعليم يبلغ في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل مقدار ٣٩ مليار دولار أمريكي خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠. ويزداد النقص بشكل خاص في البلدان المنخفضة الدخل إذ يمثل هذا التمويل فيها نسبة ٤٢٪ من مجموع التكاليف السنوية. ويستخدم جزء هام من التمويل الدولي العام، بما فيه المساعدات الإنمائية الرسمية، لأغراض حفز تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى من القطاعين العام والخاص. وعليه، فإن المعونة ستظل تمثل مصدراً أساسياً لتمويل التعليم خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة إذا أُريد تحقيق الغايات المنشودة، وسيجري استكمالها بمساهمات متزايدة من البلدان المتوسطة الدخل[٤٨]. ولذلك ينبغي أن يقوم شركاء التعليم بما يلي:

- ***قلب اتجاه المسار التنازلي في تمويل التعليم:*** فيجب قلب اتجاه المسار الجاري نحو الانخفاض الذي لوحظ في تقديم المعونة إلى التعليم في السنوات الأخيرة الماضية. وإن الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية هو أمر أساسي، بما في ذلك الالتزام الذي تعهدت به عدة بلدان متقدمة بأن تحقق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم إلى البلدان النامية، وتقديم نسبة تتراوح بين ٠,١٥٪ و٠,٢٪ من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم إلى أقل البلدان نمواً. ويجدر بالبلدان المتقدمة التي لم تبذل جهوداً ملموسة إضافية من أجل تحقيق الهدف المتمثل في بتخصيص نسبة ٠,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، أن تقوم بذلك، وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها. كما ينبغي زيادة الدعم الذي يقدم إلى التعليم في أقل البلدان نمواً. وينبغي بالإضافة إلى ذلك أن يجري التوجه نحو زيادة إنفاق المعونة على التعليم وفقاً لاحتياجات البلدان وأولوياتها. ويجب أن يمكن التنبؤ بتفاصيل المعونة التي تقدم إلى التعليم.
- ***تحسين فعالية المعونة من خلال ضمان التجانس والتنسيق الأفضل:*** ينبغي أن تساند الجهات المانحة والبلدان المتوسطة الدخل والشركاء الآخرون تمويل جميع الغايات الخاصة بهدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ وفقاً لاحتياجات كل بلد وأولوياته، والعمل على توفير التمويل المحلي والخارجي لمساندة جدول الأعمال المشترك. وينبغي أن تواصل الجهات المانحة العمل على ممارسة التعاون في مجال التنمية وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بفعالية المعونة، وأن تضمن التجانس في تقديم هذه المعونة وأن تنسقها على نحو أفضل، وأن تجعلها تعزز الإحساس بملكية العمل وبالخضوع للمساءلة أمام المواطنين في كل بلد.

- ***تحسين الإنصاف في التمويل الخارجي:*** ينبغي تحسين توجيه التمويل الخارجي كي يدعم القطاعات الفرعية المهمَلة والبلدان المنخفضة الدخل والفئات الضعيفة والمحرومة في البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي، في الوقت ذاته أن يجري قلب اتجاه المسار التنازلي لتدفقات المعونة الإنمائية الرسمية التي تقدم إلى بلدان الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل. كما ينبغي عدم الاقتصار على معيار متوسط دخل الفرد في تخصيص تدفقات المعونة الرسمية. وينبغي، في هذا السياق، إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الضعيفة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن تضطلع الجهات المانحة لصالح التعليم، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، بإعداد استراتيجيات بالتعاون مع البلدان المتلقية فيما يتعلق بنوع الدعم الذي ينبغي تقديمه على النحو الأفضل وسبل وطرائق تقديم هذا الدعم.
- ***تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:*** يمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصراً هاماً آخر من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية – وذلك بوصفه مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه. وبالنظر إلى تزايد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب واختلاف تاريخه وخصوصياته، فإنه ينبغي النظر إليه بوصفه تعبيراً عن التضامن فيما بين شعوب وبلدان الجنوب يستند إلى تجاربهم وأهدافهم المشتركة. وينبغي تعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتمويل التعليم وللاستفادة من تجارب وخبرات مجدية في مجال التعاون الإنمائي. كما أن قيام الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند بإنشاء بنك التنمية للبرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا يمكن أن يتيح مصادر جديدة لتمويل التعليم وأن يساعد في قلب اتجاه المسار التنازلي للمعونة.
- ***زيادة مبالغ المعونة التي تقدم إلى التعليم في أوضاع النزاع والأزمات:*** سيكون من المستحيل توفير التعليم للجميع بدون النجاح في الوصول إلى الأطفال والشباب والكبار الذين يعيشون في دول هشة وفي مناطق متأثرة بالنزاعات والمخاطر الطبيعية. فلا يتلقى التعليم سوى نسبة ٢٪ من نداءات المعونة الإنسانية[٤٩]. وينبغي بذل جهود عاجلة من أجل تحقيق زيادة كبيرة في الدعم الذي يقدم إلى التعليم في إطار أنشطة الاستجابة الإنسانية وفي ظل أوضاع الأزمات المطولة وذلك بحسب الاحتياجات، ومن أجل تأمين الاستجابة السريعة لأوضاع النزاع والأزمات. فمن شأن استحداث أشكال للتآزر بين تمويل الأنشطة الإنسانية وبين تمويل التنمية وطرائق تنفيذ هذا التمويل أن يزيد فعالية استثمار كل دولار في جهود الإنعاش، وأن يسهم في تلبية الاحتياجات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل على نحو متسق من أجل مساندة الدول الهشة والدول المنكوبة بنزاعات في التوصل إلى حل طويل الأجل ومستدام لأوضاع الأزمة.
- ***توسيع نطاق الشراكات القائمة المتعددة الأطراف المعنية وتعزيزها:*** لا بد أن يتم دعم تنفيذ جدول أعمال هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ تنفيذاً تاماً. وسيجري توسيع نطاق الاستثمار والتعاون الدولي بغية تمكين جميع الأطفال من إتمام تعليم جيد ومجاني ومنصف وشامل للجميع في مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلة التعليم

الابتدائي ومرحلة التعليم الثانوي، بما في ذلك توسيع نطاق المبادرات المتعددة الأطراف المعنية، مثل مبادرة الشراكة العالمية من أجل التنمية، وتعزيز هذه المبادرات. كما سيجري تحسين المرافق التعليمية وزيادة الاستثمار في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ وتطوير التعليم والتدريب في المجال المهني وفي مستوى التعليم العالي، مع ضمان المساواة في انتفاع النساء والفتيات بهذا التعليم والتدريب وتشجيع مشاركتهن فيهما؛ وزيادة عدد المنح الدراسية المتاحة لطلاب البلدان النامية كي يلتحقوا بالتعليم العالي. ومن الضروري والعاجل بالقدر ذاته أن يتم حفز التمويل لصالح برامج محو الأمية في صفوف الشباب والكبار، ولصالح فرص تعلّم الكبار وتعليمهم وتدريبهم، ضمن منظور التعلم مدى الحياة. كما ينبغي النظر في خيارات أخرى لتنسيق تمويل التعليم في المجالات التي تتعلق فيها الاحتياجات المحددة بجميع الغايات المنشودة.

- ١٠٨

الابتكار مع التركيز على إقامة الشراكات والشفافية والإنصاف والكفاءة: إن تحقيق مهام جدول الأعمال الطموح هذا للتعليم سوف يتطلب حشد كل الموارد المحتملة للمساعدة على إنفاذ الحق في التعليم، وتجاوز نهج أداء «العمل كالمعتاد»، وتحقيق المزيد بتكلفة أقل. وينبغي القيام بعملية تحسين متواصل تشمل الابتكار وتتبّع نتائج الابتكار وتقييمها، واستخدام شواهد جديدة للحفاظ على استمرارية جوانب النجاح وتغيير مسار العمل عند اللزوم. ويجب بذل جهود إضافية موجهة نحو زيادة جميع أشكال الإنفاق الحالية من أجل تحقيق نتائج أفضل. وهذا هو السبب الذي يجعل تحسين الحوكمة والشراكات أمراً أساسياً، علماً بأن ثمة أشكالاً أخرى للابتكار تتمثل في ما يلي:

- ***تركيز الاستثمارات على الإنصاف والإدماج والجودة:*** إن التعامل بجدية مع قضايا الإنصاف والإدماج والجودة يعد ابتكاراً في معظم النظم. فينبغي استعراض جميع الاستثمارات – الجارية منها والجديدة – على ضوء معيار رئيسي هو: هل تساعد هذه الاستثمارات في ضمان اكتساب الناس جميعاً، بما فيهم أشد الفئات تهميشاً وضعفاً، للمعارف والمواقف والمهارات التي يحتاجون إليها في حياتهم ولكسب عيشهم وممارسة حقهم في التعليم ممارسة تامة؟
- ***توجيه موارد التمويل من القطاع الخاص:*** لقد أصبح القطاع الخاص، فضلاً عن دوره الأساسي في تسديد الضرائب، يظهر كطرف مساهم ذي قدرة كبيرة على إكمال الموارد التي تقدم إلى التعليم، وعلى زيادة أشكال التآزر. وسيكون من الأساسي ضمان التوجه في التمويل المقدم من القطاع الخاص إلى التعليم نحو البلدان وفئات السكان الأشد احتياجاً، وتعزيز التعليم بوصفه منفعة عامة[٥٠]. وسوف تتطلب إقامة الشراكات الناجحة مع القطاع الخاص وجود تنسيق وآليات تنظيمية فعالة لضمان الشفافية والمساءلة.
- ***التصدي لأشكال إساءة استخدام الموارد، وتسليط الضوء عليها:*** ثمة مبالغ ضخمة أساسية تذهب هدراً بسبب الفساد وانعدام الكفاءة. ومن شأن الرصد وتتبّع الإنفاق، بصورة مستقلة، أن يزيد إلى حد كبير حجم المبالغ التي تتلقاها المدارس بالفعل.

- ***استحداث طرائق شفافة للرصد والإبلاغ:*** إن الوضع يتطلب وجود التزام مباشر بنهج منسَّق وبنظام للمساءلة المتبادَلة، بما في ذلك الرصد والإبلاغ بصورة شفافة بشأن تمويل هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك إيلاء اهتمام خاص لضمان وصول الموارد المالية إلى أشد فئات السكان ضعفاً وأقل البلدان نمواً. ويستوجب هذا الالتزام تنمية القدرات وتخصيص موارد ملائمة لجمع البيانات من أجل الإبلاغ عن عمليات التمويل.

الخاتمة

١٠٩ – نحن الأوساط الدولية المعنية بالتعليم، نقف متحدين بقوة في تبنّي نهج جامع جديد لضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل لجميع الأطفال والشباب والكبار، مع تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. وسنعمل بصورة جماعية من أجل تحقيق جميع الغايات ذات الصلة بالتعليم، وهو ما سيدعم بدوره التعاون الدولي على صعيد عالم التعليم. وإننا متفقون على ضرورة توافر تمويل إضافي كبير من أجل تحقيق الغايات الجديدة وعلى ضرورة استخدام الموارد بأنجع الأشكال بغية دفع عجلة التقدم في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠. كما أننا نشدد على ضرورة توافر حوكمة جيدة ومساءلة تخضع لقيادة الموطنين في مجال التعليم. واقتناعاً منا بأن هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ سيحقق تقدماً تاريخياً في مجال التعليم، نلتزم باتخاذ تدابير جريئة وابتكارية ومستدامة لضمان اضطلاع التعليم حقاً بتغيير حياة الناس والعالم. وإن تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ يعني أنه لا يمكن الإعلان عن النجاح إلا عندما يكون هذا النجاح شاملاً للجميع.

الملحق الأول: المؤشرات العالمية المقترحة

(الوضع حتى تمّوز/يوليو ٢٠١٦)

إن المؤشرات العالمية الأحد عشر المقترحة لرصد تحقيق الهدف ٤ للتنمية المستدامة هي مؤشرات وضعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وأقرتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٦. وأحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً بتقرير اللجنة الإحصائية في اجتماع التنسيق والإدارة الذي عقده في حزيران/يونيو ٢٠١٦. وقُدّم التقرير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسته. وتمثل هذه المؤشرات العالمية الأحد عشر الحد الأدنى من مجموعة المؤشرات المقترحة على البلدان من أجل رصد تحقيق غايات الهدف ٤ للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

الجدول ١: إطار المؤشرات العالمي

الهدف: *ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع*

٤,١	**ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠**
٤,١,١	نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (جـ) في نهاية المرحلة الإعدادية الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (١) القراءة، (٢) الرياضيات، بحسب الجنس
٤,٢	**ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠**
٤,٢,١	نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي، بحسب الجنس
٤,٢,٢	معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس
٤,٣	**ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠**
٤,٣,١	معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم النظامي وغير النظامي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بحسب الجنس
٤,٤	**تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام ٢٠٣٠**
٤,٤,١	نسبة الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة

٤,٥	**القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠**
٤,٥,١	بيانات المساواة (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، ومستوى الثراء من القاع إلى القمة ومؤشرات أخرى مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاع متى أصبحت البيانات متوافرة) لجميع مؤشرات التعليم في هذه القائمة التي يمكن تصنيفها
٤,٦	**ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠**
٤,٦,١	النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتا من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول (أ) الأمية، (ب) المهارات الحسابية، بحسب الجنس
٤,٧	**ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠**
٤,٧,١	مدى تعميم (١) تعليم المواطنة العالمية و (٢) التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في: (أ) السياسات التعليمية الوطنية، و (ب) والمناهج الدراسية و (جـ) تدريب المعلمين و (د) تقييم الطلاب
٤(أ)	**بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع، بحلول عام ٢٠٣٠**
٤(أ)(١)	نسبة المدارس التي تحصل على ما يلي: (أ) لطاقة الكهربائية؛ (ب) شبكة الإنترنت لأغراض تربوية؛ (جـ) حواسيب لأغراض تربوية؛ (د) بنية تحتية ومواد ملائمة للطلاب ذوي الإعاقة؛ (هـ) مياه الشرب الأساسية؛ (و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ (ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)

٤(ب)	**تحقيق زيادة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠**
٤(ب)(١)	حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة
٤(جـ)	**تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠**
٤(جـ)(١)	نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ (ج) التعليم الإعدادي؛ (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظَّم للمعلمين (مثل التدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين

الملحق الثاني: إطار المؤشرات المواضيعية المقترح

(وثيقة عمل - الوضع حتى تمّوز/يوليو ٢٠١٦)

إن المؤشرات المواضيعية هي مجموعة أوسع نطاقاً من المؤشرات القابلة للمقارنة دولياً وضعها الفريق الاستشاري التقني المعني بمؤشرات التعليم، وسيقوم معهد اليونسكو للإحصاء في وقت لاحق بوضعها في صورتها النهائية وتطبيقها في ظل العمل مع البلدان والشركاء والجهات صاحبة المصلحة في إطار فريق التعاون التقني المعني بمؤشرات الهدف ٤ للتنمية المستدامة - التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وسيُستخدم المؤشر الموضوعي الذي يوضع هكذا في رسم صورة التقدم العالمي بشأن التعليم وفي رصد تحقيق غايات الهدف ٤ للتنمية المستدامة رصداً أكثر شمولاً بالمقارنة بين البلدان، بما يسمح بإمكانية تحديد التحديات التي تواجه مفاهيم الغايات التي لا تعكسها المؤشرات العالمية بشكل جيد. ويشتمل إطار المؤشرات المواضيعية على المؤشرات العالمية بوصفها مجموعة فرعية وهو يمثّل أيضاً مجموعة موصَى بها من المؤشرات الإضافية التي يمكن للبلدان أن تستخدمها للقيام بالرصد بالاستناد إلى السياق الوطني وأولويات السياسة العامة ومدى توافر القدرة التقنية والبيانات.

الجدول ٢: إطار المؤشرات المواضيعية

الهدف: *ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع*

المفهوم	الرقم	المؤشر	المؤشرات العالمية المقترحة
		الغايات ٤,١ إلى ٤,٧	
٤,١: ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠			
التعلم	١ -	نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (جـ) في نهاية المرحلة الإعدادية الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (١) القراءة، (٢) الرياضيات، بحسب الجنس	نعم
	٢ -	تنظيم عملية وطنية تمثيلية لتقييم التعلم (أ) خلال المرحلة الابتدائية؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (جـ) في نهاية المرحلة الإعدادية	
الإتمام	٣ -	نسبة القبول الإجمالية في الصف الأخير (المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية)	
	٤ -	معدل الإتمام (المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية)	
المشاركة	٥ -	نسبة غير الملتحقين بالمدارس (المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية)	
	٦ -	النسبة المئوية للأطفال الأكبر سناً من أعمار صفهم الدراسي (المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية)	

المفهوم	الرقم	المؤشر	المؤشرات العالمية المقترحة
توفير التعليم	٧-	عدد سنوات التعليم (١) المجاني و(٢) الإلزامي في الابتدائي والثانوي المضمون بموجب الأُطر القانونية	

٤,٢: ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠

الاستعداد	٨-	نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي، بحسب الجنس	نعم
	٩-	النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يعيشون في بيئة منزلية إيجابية وحافزة للتعلم	
المشاركة	١٠-	معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس	نعم
	١١-	نسبة القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي.	
توفير التعليم	١٢-	عدد سنوات التعليم قبل الابتدائي (١) المجاني و(٢) الإلزامي المضمون بموجب الأطر القانونية	

المفهوم	الرقم	المؤشر	المؤشرات العالمية المقترحة
٤,٣: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠			
المشاركة	١٣-	نسبة القيد الإجمالية في التعليم العالي	
	١٤-	معدل المشاركة في برامج التعليم التقني والمهني (لمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة)	
	١٥-	معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم النظامي وغير النظامي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بحسب الجنس	نعم
٤-٤: تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام ٢٠٣٠			
المهارات	١٦,١	النسبة المئوية للشباب/الكبار الذين يبلغون على الأقل الحد الأدنى من الكفاءة في مهارات الدراية الرقمية	نعم
	١٦,٢	نسبة الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة	
	١٧-	معدلات التحصيل التعليمي للشباب/الكبار بحسب الفئة العمرية، ومستوى النشاط الاقتصادي، والمستوى التعليمي، وتَوجُّه البرنامج	

المفهوم	الرقم	المؤشر	المؤشرات العالمية المقترحة
٤,٥: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠			
الإنصاف في سياق مختلف الغايات	...	بيانات المساواة (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، ومستوى الثراء من القاع إلى القمة ومؤشرات أخرى مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاع متى أصبحت البيانات متوافرة) لجميع مؤشرات التعليم في هذه القائمة التي يمكن تصنيفها وينبغي، حيثما أمكن، أن تقدم مؤشرات أخرى مع بيان نسب السكان المعنيين فيها.	نعم
السياسة	١٨-	النسبة المئوية لتلاميذ التعليم الابتدائي الذين تكون لغتهم الأولى أو لغتهم الأم هي ذاتها لغة التدريس	
	١٩-	مدى تخصيص الموارد التعليمية للفئات السكانية المحرومة بالاستناد إلى سياسات قائمة على صيغ صريحة	
	٢٠-	مبلغ الإنفاق على تعليم التلميذ حسب المستوى التعليمي ومصدر التمويل	
	٢١-	النسبة المئوية للمساعدة التي تقدم إلى البلدان المنخفضة الدخل من مجموع المساعدات المخصصة للتعليم	

المفهوم	الرقم	المؤشر	المؤشرات العالمية المقترحة
٤,٦: ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠			
المهارات	٢٢-	النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتا من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول (أ) الأمية، (ب) المهارات الحسابية، بحسب الجنس	نعم
	٢٣-	معدل إلمام الشباب/الكبار بالقراءة والكتابة	
توفير التعليم	٢٤-	معدل مشاركة الشباب/الكبار في برامج محو الأمية	
٤,٧: ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠			
توفير التعليم	٢٥-	مدى تعميم (١) تعليم المواطنة العالمية و (٢) التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في: (أ) السياسات التعليمية الوطنية، و (ب) والمناهج الدراسية و (جـ) تدريب المعلمين و (د) تقييم الطلاب	نعم
المعارف	٢٦-	النسبة المئوية للتلاميذ، حسب الفئة العمرية (أو المستوى التعليمي)، الذين يُظهرون فهماً كافياً للمسائل المتعلقة بالمواطنة العالمية والتنمية المستدامة	

المفهوم	الرقم	المؤشر	المؤشرات العالمية المقترحة
	٢٧-	النسبة المئوية للتلاميذ البالغين ١٥ عاماً الذين يُظهرون كفاءة في معارف العلوم البيئية وعلوم الأرض	
توفير التعليم	٢٨-	النسبة المئوية للمدارس التي تعلّم مهارات حياتية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) وتقدم تعليماً في التربية الجنسية	
	٢٩-	مدى الاضطلاع على الصعيد الوطني بتنفيذ إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (وفقاً للقرار ٥٩/١١٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة)	
		وسائل التنفيذ **٤(أ) إلى ٤(جـ)**	

٤(أ): بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع، بحلول عام ٢٠٣٠

الموارد	٣٠-	نسبة المدارس التي توفر: (١) مياه الشرب الأساسية؛ (٢) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ (٣) مرافق أساسية لغسل الأيدي	نعم
	٣١-	نسبة المدارس المزوّدة بما يلي: (١) الطاقة الكهربائية؛ (٢) شبكة الإنترنت لأغراض تربوية؛ (٣) حواسيب لأغراض تربوية	نعم
	٣٢-	نسبة المدارس المزودة بـبنية تحتية ومواد ملائمة للطلاب ذوي الإعاقة	نعم

المفهوم	الرقم	المؤشر	المؤشرات العالمية المقترحة
البيئة	٣٣-	النسبة المئوية للتلاميذ الذين يتعرضون لترهيب، وعقوبات جسدية، ومضايقات، وعنف، وتمييز جنسي واعتداء جنسي	
	٣٤-	عدد الاعتداءات على الطلبة وأفراد الهيئة التعليمية والمؤسسات	

٤(ب): تحقيق زيادة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠

العدد	٣٥-	عدد منح التعليم العالي الممنوحة بحسب البلد المستفيد	
	٣٦-	حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة	نعم

٤-(جـ): تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠

التأهيل	٣٧-	النسبة المئوية للمعلمين المؤهَّلين وفقاً للمعايير الوطنية بحسب المستوى التعليمي ونوع المؤسسة التعليمية.	
	٣٨-	متوسط عدد التلاميذ للمدرس المؤهَّل الواحد، بحسب المستوى التعليمي.	

المفهوم	الرقم	المؤشر	المؤشرات العالمية المقترحة
التدريب	٣٩-	نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ (جـ) التعليم الإعدادي؛ (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظَّم للمعلمين (مثل التدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين.	نعم
	٤٠-	متوسط عدد التلاميذ للمدرس المدرَّب الواحد، بحسب المستوى التعليمي.	
الحافز	٤١-	متوسط أجر المعلمين مقارنة بأجور غيرهم من العاملين في المهن الأخرى التي تتطلب الحصول على مستوى مماثل من المؤهلات التعليمية	
	٤٢-	معدَّل تناقص أعداد المعلمين بحسب المستوى التعليمي	
الدعم	٤٣-	النسبة المئوية للمعلمين الذين تلقوا تدريباً أثناء الخدمة خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة، بحسب نوع التدريب	

الملاحظات الهامشية الختامية

[١] الأمم المتحدة، ٢٠١٥، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

[٢] اليونسكو، ٢٠١٤، البيان الختامي للاجتماع العالمي لحركة التعليم للجميع، ٢٠١٤، اتفاق مسقط.
http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002281/228122A.pdf

[٣] مقتبس بتصرف من المصنف المعنون "إعادة التفكير في التربية والتعليم- نحو صالح مشترك عالمي؟"
http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002325/232555a.pdf

[٤] اليونيسيف، ٢٠١٥، The Investment Case for Education and Equity.
www.unicef.org/publications/files/Investment_Case_for_Education_and_Equity_FINAL.pdf.

[٥] اليونسكو، ٢٠١٥، "إعادة التفكير في التربية والتعليم"، مرجع سابق، ص ١٠

[٦] اليونسكو، ٢٠١٤، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٣/٢٠١٤ – التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع.
http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002256/225660a.pdf.

[٧] انظر:
Banks, L.M. and Polack, S. The Economic Costs of Exclusion and Gains of Inclusion of People with Disabilities: Evidence from Low and Middle Income Countries.
http://disabilitycentre.lshtm.ac.uk/files/2014/07/Costs-of-Exclusion-and-Gains-of-Inclusion-Report.pdf

[٨] الأمم المتحدة، ١٩٤٨، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

[٩] اليونسكو، ١٩٦٠، اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم.
www.unesco.org/education/pdf/DISCRI_E.PDF

[١٠] الأمم المتحدة، ١٩٨٩، اتفاقية حقوق الطفل.
www.ohchr.org/AR/professionalinterest/pages/crc.aspx

[١١] الأمم المتحدة، ١٩٦٠، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
www.ohchr.org/AR/ ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx. وتنص المادة ١٣,٢ من هذا العهد، على ما يلي: "(أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته مجانا للجميع؛ (ب) تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم؛ (جـ) جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، تبعا للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم."

[١٢] الأمم المتحدة، ٢٠٠٦، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
www.un.org/disabilities/convention/conventionfull.shtml

[١٣] الأمم المتحدة، ١٩٧٩، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
www.un.org/disabilities/convention/conventionfull.shtml

[١٤] الأمم المتحدة، ١٩٥١، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.
www.unhcr.org/3b66c2aa10.html

[١٥] الأمم المتحدة، ٢٠١٠، القرار الخاص بالحق في التعليم في حالات الطوارئ
http://documents-ddsny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N10/432/62/pdf/N1043262.pdf?OpenElement

[١٦] مقتبس بتصرف من مصنف اليونسكو، ٢٠١٥، "إعادة التفكير في التربية والتعليم"، مرجع سابق.

[١٧] انظر: الأمم المتحدة، (بلا تاريخ)، Definition of key terms used in the UN Treaty Collection
http://treaties.un.org/Pages/Overview.aspx?path=overview/definition/page1_en.xml

[١٨] انظر:
UIS/EFA GMR. ٢٠١٥. A growing number of children and adolescents are out of school as aid fails to meet the mark Policy paper ٢٢/Fact sheet ٣١, http://unesdoc.unesco.org/images/٠٠٢٣/٠٠٢٣٣٦/٢٣٣٦١٠e.pdf.

[١٩] اليونسكو، ٢٠١٢، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع – الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل http://unesdoc.unesco.org/images/٠٠٢١/٠٠٢١٨٠/٢١٨٠٠٣a.pdf

[٢٠] انظر، مثلاً:
European Union. ٢٠٠٧. Key Competences for Lifelong Learning – European Reference Framework www.alfa-trall.eu/wp-content/uploads/2012/01/EU2007-keyCompetencesL3-brochure.pdf
World Bank. ٢٠١١. Learning for All: Investing in People's Knowledge and Skills to Promote Development http://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Resources/ESSU/Education_Strategy_4_12_2011.pdf
اليونسكو، ٢٠١٢، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع – الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002180/218003a.pdf
UNESCO Bangkok. ٢٠١٥. Transversal Competencies in Education Policy and Practice (Phase I) http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002319/231907E.pdf

[٢١] انظر:
Consultative Group on Early Childhood Care and Development. n.d. Early Childhood Development on the Post-2015 Development Agenda. www.ecdgroup.com/pdfs/Response-to-HLP-Report-2013_final.pdf

[٢٢] اليونسكو، ٢٠١٥، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٥، مرجع سابق.

[٢٣] قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، بيانات عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣.
http://data.uis.unesco.org

[٢٤] معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠١٢، التصنيف الدولي المقنن للتعليم: إسكد ٢٠١١
http://www.uis.unesco.org/Education/Documents/isced-2011-ar.pdf

[٢٥] انظر:
OECD. 2013. The skills needed for the 21st century. OECD Skills Outlook 2013: First Results from the Survey of Adult Skills, Chapter 1. http://skills.oecd.org/documents/SkillsOutlook_2013_Chapter1.pdf

[٢٦] اليونسكو، ٢٠١٥، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٥، مرجع سابق.

[٢٧] نفس المرجع السابق.

[٢٨] نفس المرجع السابق.

[٢٩] انظر: Plan International. 2012. The State of the World's Girls 2012: Learning for Life https://plan-international.org/state-worlds-girls-2012-learning-life

[٣٠] معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، ٢٠١٠، التقرير الختامي للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار
http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001877/187790e.pdf

[٣١] انظر:
UNESCO. 2008. The Global Literacy Challenge: A profile of youth and adult literacy at the mid-point of the United Nations Literacy Decade 2003–2012. http://unesdoc.unesco.org/images/0016/001631/163170e.pdf

[٣٢] انظر:
UIS. 2015. Adult and Youth Literacy: UIS Factsheet. www.uis.unesco.org/literacy/Documents/fs32-2015-literacy.pdf

[٣٣] انظر:
OECD. 2010. PISA 2009 Results: What Students Know and Can Do – Student Performance in Reading, Math and Science. www.oecd.org/pisa/pisaproducts/48852548.pdf.

[٣٤] اليونسكو، ٢٠١٤، رسم ملامح المستقبل الذي نصبو إليه: عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) – التقرير الختامي.
http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002303/230302a.pdf

[٣٥] انظر:
UNICEF. 2012. Water, Sanitation and Hygiene: 2012 Annual Report
www.unicef.org/wash/files/2012_WASH_Annual_Report_14August2013_eversion_(1).pdf

[٣٦] انظر:
Plan International. 2012. A Girl's Right to Learn Without Fear: Working to end gender-based violence at school.
https://plan-international.org/girls-right-learn-without-fear.

[٣٧] انظر:
United Nations Girls' Education Initiative. n.d. End School-Related Gender-Based Violence. Infographic
www.ungei.org/news/files/ENGLISH_SRGBV_INFOGRAPHIC_NOV2014_FINAL.pdf

[٣٨] اليونسكو، ٢٠١٤، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٣/٢٠١٤ – التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع (الملخص الجنساني) *http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002266/226662a.pdf*

[٣٩] اليونسكو، ٢٠١٤، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق.

[٤٠] انظر:
UIS/EFA GMR. 2014. Wanted: Trained teachers to ensure every child's right to primary education. Policy paper 15/ Fact sheet 30. www.uis.unesco.org/Education/Documents/fs30-teachers-en.pdf

[٤١] اليونسكو، ٢٠١٤، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق.

[٤٢] انظر:
UIS/EFA GMR. 2014. Wanted: Trained teachers to ensure every child's right to primary education, op. cit., and UIS database for 2012 trained teacher numbers. http://data.uis.unesco.org

[٤٣] انظر:
Norwegian Ministry of Foreign Affairs. 2015. Chair's Statement – The Oslo Declaration.
www.osloeducationsummit.no/pop.cfm?FuseAction=Doc&pAction=View&pDocumentId=63448

[٤٤] انظر:
United Nations. 2015. The Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/232/22/PDF/N1523222.pdf?OpenElement

[٤٥] اليونسكو، ٢٠١٥، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٥، مرجع سابق.

[٤٦] انظر:
UNESCO. 2015. Pricing the right to education: The cost of reaching new targets by 2030. EFA GMR Policy Paper 18.
http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002321/232197E.pdf

[٤٧] اليونسكو، ٢٠٠٠، إطار عمل داكار، ص ٩،
http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001211/121147a.pdf

[٤٨] انظر: *UNESCO. 2015. Pricing the right to education*، مرجع سابق.

[٤٩] انظر:
UNESCO. 2015. Humanitarian Aid for Education: Why it Matters and Why More is Needed. EFA GMR Policy Paper 21
http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002335/233557E.pdf

[٥٠] انظر:
UNESCO and UNICEF. 2013. Making Education a Priority in the Post-2015 Development Agenda: Report of the Global Thematic Consultation on Education in the Post-2015 Development Agenda.
www.unicef.org/education/files/Making_Education_a_Priority_in_the_Post-2015_Development_Agenda.pdf

التعليم 2030